

ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية وموافقتها في القرآن الكريم

تأليف

دكتور

فهمي حسن النمر

مدرس النحو والصرف
بجامعة الأزهر

١٩٨٥

دار الثقافة
٢١ شارع كامل مبدق بالنجالة
ت: ٠٩١٦٠٧٦٠ القاهرة

ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومتوافقها في القرآن الكريم

تأليف

دكتور

فهمي حسن النمر

مدرس النحو والصرف
بجامعة الأزهر

١٩٨٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله مصرف الأمور على النحو الذى أراد ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد افضل من نطق بالضاد ، وعلى آله وصحبه الهادين والمرشدين ، والراغبين لقواعد الدين .

وبعد : -

فهناك كثير من المسائل النحوية فى حاجة الى دراسة وتحقيق وتمحيض ، حتى نصل الى الرأى الأتمثل فيها ، ونبتعد عن كل ما يشوبها من غموض .

ومن القضايا الجديرة بالدراسة والبحث قضية المجاورة ، وقد اهتم النحاة بهذه الظاهرة الى الحد الذى جعل ابن جنى - فى الخصائص - يعقد لها بابا مستقلا تحت عنوان : باب فى المجاورة .

والبحث فى مثل هذه القضية يحتاج الى جهد مضاعف ، نظرا لتفرقها فى بطون أمهات الكتب ، وتعلقها بالعديد من المسائل النحوية والتصريفية ، بالاضافة الى تعدد آراء العلماء فى ذلك .

فمنهم من اجاز الحكم بالمجاورة ، وجعلها قياسا ، ومنهم من منعها وأول ما أوهم ظاهرة وجودها ، ومنهم من قصرها على المسموع ولم يجز فيها القياس .

وكذا اختلفت آراؤهم فى تطبيق هذه الظاهرة على بعض آيات من القرآن الكريم ، ففريق يرى أن الجر على الجوار واقع فى القرآن وهو كثير ، وفريق آخر يمنع الجر على الجوار فى القرآن ، ويرى ضرورة صونه من هذه الظاهرة .

ولقد عنانى أمر هذه القضية كثيرا ، وشغلنى تحقيقها والبحث
عن الحقيقة فيها . وقد قرأت ما كتب عنها سواء فى كتب النحو والصرف ،
أو فى أمهات كتب التفسير .

وبعد ذلك ذكرت ما قيل حول هذا الموضوع من آراء مؤيدة
ومعارضة ، ورجحت ما ظهر لى رجحانه مؤيدا ما أقول بالدليل .

وقد جعلت البحث فى تمهيد وأربعة فصول :

ذكرت فى التمهيد : تعريف المجاورة لفظة واصطلاحا ، وبيان
حركة المجاورة .

أما الفصل الأول فقد جعلته تحت عنوان : موقف العلماء من
القول بالمجاورة .

والفصل الثانى : خصصته للمجاورة فى الدراسات النحوية .
وأدرجت تحته سبعة مباحث :

المبحث الأول : الجر على الجوار فى النعت .

المبحث الثانى : الجر على الجوار فى التوكيد .

المبحث الثالث : الرفع على المجاورة .

المبحث الرابع : المجاورة فى باب الجوازم .

المبحث الخامس : المجاورة فى باب التنازع .

المبحث السادس : المجاورة فى باب الإضافة .

المبحث السابع : المجاورة فى الأحوال والأزمنة .

والفصل الثالث : جعلته للمجاورة فى المسائل التصريفية .
واشتمل على الأمور الآتية :

١ - الجوار بين الواو والكسرة .

٢ - الجوار بين عين الكلمة ولامها .

٣ - قلب الحرف للتناسب .

٤ - قلب الواو المجاورة للطرف همزة •

٥ - مجاورة الواو للضمة •

والفصل الرابع : خصصته للمجاورة في القرآن الكريم • وأدرجت

تحتة ثلاثة مباحث :

البحث الأول : الجر على الجوار في العطف •

البحث الثاني : الجر على الجوار في النعت •

البحث الثالث : الجوار بين الواو والضمة •

ويعسد ••

فإنه أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع

به انه على ما يشاء قدير ، وبالأجابة جدين %

تمهيد

المجاورة في اللغة :

جاء في الصحاح (١) : (الجار : الذي يجاورك ، تقول : جاورته مجاورة وجوارا ، وتجاور القوم واجتوروا بمعنى ، والمجاورة : الاعتكاف في المسجد ، وفي الحديث : « كان يجاور في العشر الأواخر » (٢) . وامرأة الرجل جارته ، والجار : الذي أجرته من أن يظلمه ظالم .

قال الهذلي (أبو جندب) :

١ - وكنت إذا جارى دعيا لمضوفة
أشمر حتى ينصف السباق متزري (٣)
وأجاره الله من العذاب : انقذه

المجاورة في الاصطلاح :

يقصد بمصطلح الجر بالمجاورة أن عامل الجر ليس الاضافة أو حرف الجر ، وإنما مجاورة الاسم لما هو مجرور بالاضافة أو بحروف .

وهذا هو معنى قول ابن الحاجب (٤) (وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف إذا لم يلبس ، ويقال له : الجر بالجوار ، وذلك

(١) ٢ : ٦١٧ ، ٦١٨ (جور) .
(٢) انظر صحيح البخاري ٤ : ٢٧١ - طبعة السلفية . وروايته في البخاري « كان يعتكف . . . » .
(٣) مضوفة : أي أمر ضافة ، أي نزل به وثق عليه ، والمضاف : الملجأ .

انظر ديوان الهذليين القسم الثالث ص : ٩٢ .
(٤) انظر الكافية بشرح الرضى ١ : ٢١٨ .

للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه ، فجعل ما هو نعت الأول
معنى نعت الثاني لفظاً) •

حركة المجاورة :

حركة المجاورة ليست حركة بناء ولا اعراب ، وانما هي حركة
اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين ، فلا تحتاج لعامل ، لا
الاتيان بها انما هو مجرد أمر استحصاني لفظي لا تعلق له بالمعنى (٥) •

فـ (خرب) في قولهم : هذا جحر ضب خرب - صفة لـ (جحر)
فكان حقه الرفع ولكن جحر لمجاورته الجروز ، فهو مرفوع وعلامة رفعة
ضمة مقسدة علم ، اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
المجاورة •

(٥) انظر حاشية الدسوقي على المغنى ٢ : ٣٠٢ •

الفصل الأول

موقف العلماء من القول بالمجاورة

موقف العلماء من القول بالمجاورة

اختلفت كلمة العلماء حول ظاهرة الجر على الجوار ، فمنهم من أجاز هذه الظاهرة ، ومنهم من رفضها .

ومن العلماء الذين أجازوا ذلك سيبويه ، وابن مالك ، وابن أجروم وابن هشام .

قال سيبويه (١) (ومما جرى نعتا على وجه الكلام « هذا جحر ضب خرب » فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب ، فجره لأنه نكرة كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد) (٢) .

وقال في موضع آخر من كتابه (٣) : (وقد حملهم قسرب الجوار على أن جروا « هذا جحر ضب خرب » ونحوه فكيف ما يصح معناه) ؟

فأنت ترى أن سيبويه ، وإن رأى أن الأفصح هو رفع (خرب) في المثال المتقدم ، وإن هذا هو الذي عليه أكثر العرب وأفصحهم إلا أنه لم يرفض الجر ولم يحكم عليه بالشذوذ أو الغلط .

وقال ابن مالك (٤) في شرح الكافية : (ثم نبهت على النعت الذي يسميه النحويون نعتا على الجوار نحو قولهم (هذا جحر ضب خرب)

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر اللقب بسيبويه ، مات سنة ١٨٨ هـ .

(٢) انظر الكتاب ١ : ٤٣٦ .

(٣) ١ : ٦٧ ، ويقصد بقوله (فكيف ما يصح معناه) أن أعمال الثاني في باب التنازع أولى لقربة ووضوح معناه .

(٤) هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله الطائي توفى سنة ٦٧٢ هـ بدمشق .

فخفض (خرّب) لأنه نعت (ضرب) في اللفظ لجاورته له وإنما هو في المعنى للجحر ، ولا يفعل مثل هذا إلا إذا أمن اللبس(٥) .

وابن أجروم الصنهاجى(٦) في مقدمته المسماة بالأجرومية يتحدث عن ظاهرة الجر ويرى أن له أسبابا أربعة هي الجر بالحرف ، والجر بالاضافة ، والجر بالمتبعية ، والجر بالمجاورة(٧) .

وقال ابن هشام(٨) في المغنى : (والذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا - رضى التوكيد نادرا ، ولا يكون في النسق ، لأن العاطف يمنع من التجاور)(٩) .

المانعون لهذه الظاهرة :

ممن رفض الجر على الجوار وأول ما أهم ظاهرة وجودها ابن جنى والسيرافى(١٠) .

قال ابن جنى(١١) في الخصائص : (فما جاز خلاف الاجماع الواقع فيه منذ بدىء هذا العلم ، والى آخر هذا الوقت ، ما رأيتنا في قولهم : هذا جحر ضرب خرب فهذا يتناوله آخر عن أول ، وقال عن ماض على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ، ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذى لا يحمل عليه ، ولا يجوز رد غيره إليه .

وأما أنا فعندى أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفسا على الف

-
- (٥) انظر شرح الكافية الشافية ٣ : ١١٦٦ - ١١٦٧ .
(٦) هو أبو عبد الله محمد بن الصنهاجى نسبة الى صنهاجة قبيلة بالمغرب المشهور بابن أجروم توفى بفاس سنة ٧٢٢ هـ .
(٧) انظر شرح الكفراوى على متن الأجرومية - مطبعة عيسى الحلبي ص : ١١٤ .
(٨) هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصارى مات بالقاهرة سنة ٧٦١ هـ .
(٩) انظر معنى اللبيب ٢ : ٦٨٣ .
(١٠) يفهم من تأويل ابن جنى والسيرافى للأمثلة التى ظاهرها يفيد الجر على الجوار أنهما يعنعنان الحكم بالمجاورة .
(١١) هو أبو الفتح عثمان ابن جنى توفى ببغداد سنة ٣٩٢ هـ .

موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لا غير ، فإذا حملته على هذا الذى هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جحر ضب خرب جحره ، فيجرى (خرب) وصفا على (ضب) وأن كان فى الحقيقة للجحر ، كما تقول : مررت برجل قائم أبوه ، فتجرى (قائما) وصفا على (رجل) ، وأن كان القيام للأب لا للرجل لما تضمن من ذكره (١٢) .

والأمر فى هذا اظهر من أن يؤتى بمثال له ، أو شاهد عليه ، فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف الى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استقر الضمير المرفوع فى نفس (خرب) فجرى وصفا على (ضب) وأن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف على ما رأينا . وقلت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم وربما كان فى الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع .

فإذا أمكن ما قلنا ، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذى قد شاع واطرد كان حملته عليه أولى من حملته على الغلط الذى لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به) (١٣) .

وقال السيرافى (١٤) : (رأيت بعض النحويين من البصريين قال فى « هذا جحر ضب خرب » قولا شرحتة وقويته بما يحتمله زعم هذا النحوى ، أن المعنى : هذا جحر ضب خرب الجحر .

(١٢) أى ضميره يريد أن المسوخ لجرى قائم وصفا للرجل وهو ليس بوصف له فى الحقيقة بل الموصوف حقيقة الأب هو تضمن الأب ذكر الرجل .

(١٣) انظر الخصائص ١ : ١٩١ .

(١٤) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله نثا بسيراف من بلاد ، وتوفى ببغداد سنة ٣٦٨ هـ .

(١٥) يعنى ابن جنى ، فلا ضمير أن يكون رأى ابن جنى عرف فى حياة السيرافى ، واستحق منه العناية بذكره ، فقد تعاصرا دهورا ، لأن السيرافى مات سنة ٣٦٨ هـ ، وابن جنى سنة ٣٩٢ هـ .

والذى يقوى هذا انا اذا قلنا : خرب الجمر صار من باب حسن الوجه ، وفى خرب الجمر مرفوع ، لأن التقدير : خرب جحره ، ومثله ما قاله النحويون : مررت برجل حسن الأبوين لاقبحين(١٦) .

والأصل فى مثال السيرافى المتقدم : مررت برجل حسن الأبوين لا قبيح أبواه ، ثم جعل فى (قبیح) ضمير الأبوين قثنى لذلك ، وأجرى على الأول فخفض .

وقد اعترض أبو حيان وابن هشام على ما ذهب إليه ابن جنى والسيرافى .

قال أبو حيان(١٧) : (ومذهبا خطأ من غير ما وجه ، لأنه يلزم أن يكون الجحر مخصصا بالضب ، والضب مخصص بخراب الجحر المخصص بالاضافة الى الضب .

فتخصيص كل منهما متوقف على صاحبه وهو فاسد للدرر ، ولا يوجد ذلك فى كلام العرب ، اعنى لا يوجد مررت بوجه رجل حسن الوجه ، ولأنه من حيث أجرى (الخرب) صفة على (الضب) لزم ابران الضمير لتلا يلتبس .

ولأن معمول هذه الصفة لا يتصرف فيه بالحذف لضعف عملها فلما قول الشاعر :

٢ - ويضحك عسرقان الدروع جلودنا

إذا جاء يوم مظلم الشمس كاسف

فلا يريد كاسف الشمس ، فيكون قد حذف معمول الصفة وان كان قد ذهب اليه بعضهم .

وانما هو عندنا صفة لليوم نفسه ، لأن الكسوف يكون فيه . فيكون نحو قولهم : نهارك صائم ، وليلك قائم ، ولأن هذه الصفة لا يجوز نقل الضمير اليها حتى يصح نسبتها الى الموصوف على طريق الحقيقة .

(١٦) انظر الكتاب ١ : ٤٢٦ .

(١٧) هو محمد اثير الدين يوسف الغرناطى توفى بالقاهرة سنة ٧٤٥ هـ .

الا ترى أنه لا يصح عندنا مررت برجل حائض البنت ، لأن الحيز
لا يكون للرجل ، وكذلك (الخراب) لا يكون للضب) (١٨) .

وقال ابن هشام في المغنى (١٩) : (ويلزمها استتار الضمير مع
جريان الصفة على غير من هي له ، وذلك لا يجوز عند البصريين وأن
أمن اللبس ، وقول السيرافي : أن هذا مثل : مررت برجل حسن الأبوين
لا قبيحين مردود ، لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون
الأول) .

ومعنى قول ابن هشام المتقدم أن قياس (خراب) من قولهم : هذا
جحر ضب خراب على (قبحين) يعد قياسا مع الفارق ، لأن (خراب) ليس
وصفا ثانيا مثل (قبحين) والذي جرى عليه الاضمار والحذف والجر
على الجوار إنما هو الوصف الثاني وهو (قبحين) كما تقدم أثناء
شرحنا لأصل هذا المثال .

ولو أن السيرافي وابن جنى قصرا مثل هذه الأساليب الواردة
عن العرب على السماع ، وعدم جواز القياس فيها ، لكان هذا أقرب
وأيسر من هذا الغموض .

وقد تقدم أن سيبويه قد ذكر في كتابه أن الوجه في (خراب) هو
الرفع ، وهو كلام أكثر العرب ، لأن الخراب نعت الحجر ، والحجر رفع ،
وعلى هذا يكون الأمر ظاهرا وواضحا وهو أن الرفع أجود وأصح من
الجر ، لأن الرفع هو لغة أكثر العرب ، وأما الجر وإن كان واردا
فهو دون الأصح ، فيكون مقصورا على السماع ، وبهذا نخرج من دائرة
التأويل والحذف والاضمار .

المجاورة ووقوعها في القرآن :

ورود الجر على الجوار في القرآن أو عدمه محل خسلاف بين
العلماء ، فمنهم من أجاز ، ومنهم من رفض .

وستتعرف على أقوال هؤلاء العلماء مفصلة عند الكلام على الفصل

الخاص بالمجاورة في القرآن الكريم .

(١٨) انظر ارتشاف الخراب ٢ : ٢٩٣ .

(١٩) انظر مغنى اللبيب ٢ : ٦٨٤ .

الفصل الثاني

المجاورة فى الدراسات التحوية

المبحث الأول

الجر على الجوار في النعت

شروط الجر على الجوار عند النعت :

اشترط الخليل (١) - رحمه الله - لجواز الجر على الجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ، وتعريفا وتنكيرا .

قال في الكتاب (٢) : (لا يقولون الا « هذان جحرا ضب خريان » (٣) من قبل أن الضب واحد ، والجحر جحران .

وانما يغلطون اذا كان الآخر بعدة الاول ، وكان مذكرا مثله او مؤنثا ، وقالوا : هذه جحرة (٤) ضباب خرية ، لأن الضباب مؤنثة ، ولأن الجحرة مؤنثة والعدة (٥) واحدة فغلطوا (٦) .

واما سيبويه فهو يجيز الجر على الجوار سواء اتفق المضاف اليه في الافراد والتثنية او لم يتفقا ، فهو يجيز « هذا جحر ضب خر » لاتفاق المضاف والمضاف اليه في الافراد ، ولوروده عن العرب هكذا ، ويجيز - أيضا - « هذان جحرا ضب خريين » بجر (خريين) مع أن

(١) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي مات بالبصرة سنة ١٧٥ هـ .

(٢) انظر الكتاب ١ : ٤٣٧ .

(٣) فلا يجوز عند الخليل (خريين) بالجر على الجوار ، لعدم اتفاق المتضايقين في التثنية .

(٤) الجحرة جمع جحر ، ويجمع أيضا على أجمار .

(٥) العدة : الجماعة ، وعدة المرة أيام اقراءتها ، والمراد بها

هنا اتفاق المتضايقين في الدلالة على الجمع .

(٦) أي جعلوا (خرية) صفة لـ (ضباب) فجروها ، وإن كان حقها

الرفع ، لأنها صفة لـ (جحرة) المرفوعة ، وصح ذلك الغلط ، لاتفاق المتضايقين في الدلالة على الجمع .

المضاف هو (جحراً) مثنى ، والمضاف إليه وهو (ضب) مفرد . ويرى
أنه لا فرق بين الثانى والأول إلا فى البيان . وأما الاتفاق بين المضاف
والمضاف إليه فى الجمع فلا يشترطه سيبويه .

قال سيبويه فى الكتاب (٧) : (وهذا قول الخليل - رحمه الله -
ولا نرى هذا (٨) والأول (٩) إلا سواء ، لأنه إذا قال : هذا جحر ضب
متهدم ، ففيه من البيان أنه ليس بالضب مثل ما فى التثنية من
البيان) (١٠) .

ومما تقدم نعلم أن سيبويه قد أجاز الجر على الجوار عند اختلاف
المتضايقين فى التثنية ، فهو يقبل : هذان جحراً ضب خريين ، بحر
(خريين) بخلاف الخليل . فإنه لم يجز فى (خريين) إلا الرفع .
والخليل يرى أنه يلزم لصحة الجر على الجوار اتفاق المتضايقين
فى الجمع ، ولم يجز ذلك سيبويه .

والخليل يشترط توافق المتضايقين فى التذكير والتانيث ، وسيبويه
لا يشترط ذلك .

وذهب ابن الحاجب (١١) فى كافيته (١٢) إلى أن سيبويه استشهد
- على جواز التخالف بين المتضايقين فى التذكير والتانيث - بقول
الخطيب :

٢ - فإياكم وحيية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسى (١٢)
فإن (هموز) نعت لـ (حية) المنصوبة ، وجر لجاورته لأحد
الجرورين وهو بطن أو واد .

(٧) انظر الكتاب ١ : ٤٢٧ .

(٨) وهو قول الخليل : « هذان جحراً ضب خريان » .

(٩) وهو : هذا جحر ضب .

(١٠) يريد أن تثنية المضاف تفيد أن الجحر جحوران ، والضب
واحد ، وأما فى الأفراد ، فالضب واحد ، والجحر واحد ، وهذا هو
الفرق بين التثنية والأفراد .

(١١) هو أبو عمرو عثمان جمال الدين المشهور بابن الحاجب توفى
بالاسكندرية سنة ٦٤٦هـ .

(١٢) انظر شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ١ : ٢١٨ .

وعينه ابن جنى فى شرح تصريف المازنى ، فقال (١٤) : (جر
هموز) وهو من صفة الحية بلجاورته لواد) .

وقد اختلف المضاف والمضاف اليه تذكيرا وتانيثا ، فان (حية)
مؤنثة وما بعدها مذكر .

وقيل : ان كلا من الحية وما بعدها مذكر ، اما الحية فقد قال
صاحب الصحاح (١٥) .

(الحية تكون للمذكر والانثى ، وانما دخلته الهاء ، لانه واحد من
جنس ، كبطلة وسجاجة ، على انه قد روى عن العرب : رأيت حيا على
حية ، اى ذكرا على انثى ، وفلان حية ذكر) .

واما (البطن) فقد قال صاحب الصحاح (١٦) - ايضا : (البطن خلاف
الظهر وهو مذكر ، وحكى ابو حاتم عن ابي عبيدة ان تانيثه لغة) .

واما الوادى فهو مذكر لا غير ، فيجوز للخليل ان يدعى توافق
المضاف والمضاف اليه تذكيرا بجعل الحية للواحد المذكر من الجنس ،
وكذلك (هموز) فانه (فعلول) يوصف به المذكر والمؤنث ، اللهم الا ان يكتفى
بالتخالف بالتانيث والتذكير اللفظيين .

(١٢) (اياكم) محذر و (حية) محذر منه ، وهما منصوبان
بفعلين ، اى بعدوا انفسكم ، واحذروا الحية ، فيكون العطف من قبيل
عطف الجمل ، الاولى تشتمل على جملة المحذر ، والثانية تشتمل على
جملة المحذر منه . واراد الحطيطنة بالحية نفسه . والمعنى : انه يحصى
ناحيته ، ويتقى منه ، كما يتقى من الحيسة الحامية لبطن واديها
الساعة منه .

والوادى : المطمئن من الارض . والهموز : فعول من الهمز بمعنى
الغمز والاضطراب . (ليس لكم بسى) اى لا تستورون معه بل هو اشرف منكم .
يقال : فلان سى فلان اذا كان مثله .

انظر الديوان ص : ١٢٩ - الخزائن ٢ : ٢٢٦ - النصف ٢ : ٢ .

(١٤) انظر النصف ٢ : ٢ .

(١٥) انظر الصحاح ٦ : ٢٢٢٤ (حيا) .

(١٦) الصحاح ٥ : ٢٠٧٩ (بطن) .

والواقع أن سيبويه لم يستشهد بالبيت المتقدم ، وإنما استشهد
بقول العجاج :

٤ - كأن نسج العنكبوت الرمل (١٧)

وجه الاستدلال به أن (العنكبوت) مؤنث و (الرمل) مذكر ، لأنه
وصف للنسيج وقد اختلفا تأنيثاً وتذكيراً .

والخليل أن يمنع هذا أيضا فان (العنكبوت) قد جاء مذكرا
- أيضا - وقد نقل ذلك عن العرب ، قال الشاعر :

٥ - على هطالهم منهم بيوت هان العنكبوت هو ابتناها (١٨) .

وعلى تسليم أنها في البيت مؤنثة ، فانه تأنيث ليس بعلامة إذ
ليس مؤنثا بالتاء ولا بأحدى الألفين المقصورة أو المدودة ، فأشبهه
التذكير إذ لم يظهر فيه من التنافر ما يظهر في التثنية ، فإذا صح أن
تقول : هذان جحرا ضرب جربين ، مع اختلاف المتضايقين في التثنية ،
فليصح هنا من باب أولى .

وكل ما تقدم من خلاف بين سيبويه والخليل إنما هو على رواية
(الرمل) بفتح الثانية - وأما على رواية (الرمل) بكسر الميم ، فهي نعت
للعنكبوت على ما يجب ، والمعنى : العنكبوت الناسج ، لأن (الرمل)
بفتح الميم الثانية معناه المنسوج وليس من صفات العنكبوت .

(١٧) ويعدده : على ذرى قلامة المهمل

سبب كتان بأيدي الغسل

(الرمل) معناه المنسوج - والقلام : ضرب من النبات - المهمل :
المدلى . والسبب : جمع سب وهو ثوب من كتان أبيض - والغسل :
جمع غاسل وغاسلة .

والمعنى : أن العنكبوت قد نسجت على القلام الذي حول هذا
الماء ، والشاعر قد شبه ما نسجت العنكبوت على هذا الماء بثوب رقيق
من الكتان .

انظر الكتاب ١ : ٤٢٧ - شرح أميات سيبويه للسيرافي ١ : ٤٩٥
الديوان ص : ٢٤٣ - الخزائن ٢ : ٣٢١ .
(١٨) (هطال) : جبل . وانظر معاني الفراء ٢ : ٣١٧ .

وقول من ذهب الى أن الجوار لا يكون الا مع النكرة مردود يقول
ابى ثروان(١٩) : (كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك بخفض
(المعروف) على الجوار(٢٠) .

ومن امثلة الجر على الجوار فى النعت قول ذى الرمة :

تريك سنة وجهه غير مقرفة ملساء ليس بها خال ولا ندب(٢١)

فـ (غير) نعت لـ (سنة) المنصوبة ، وجر للمجاورة .

قال الفراء(٢٢) : (قلت لأبى ثروان ، وقد أنشدنى هذا البيت
بخفض : كيف تقول : تريك سنة وجهه غير مقرفة ؟ قال : تريك سنة وجهه
غير مقرفة . قلت له : فأنشده فخفض (غير) فأعدت القول عليه ، فقال :
الذى تقول أنت أجود مما أقر ، نا ، وكان انشاده على الخفض)(٢٣) .

وقال دريد بن الصمة :

٦ - فجئت اليه والرماح تنوشه كوقع الصياحى فى النسيج الممدد

(١٩) هو أبو ثروان ، أحد بنى عكل ، واسمه الوحشى ، وهو
أعرابى فصيح تعلم فى البادية ، وله من الكتب : خلق الفرس ، وكتاب
معانى الشعر . انظر معجم الأدباء ٧ : ١٤٨ .

(٢٠) انظر خزانة الأدب ٢ : ٣٢٢ .

(٢١) السنة : الصورة - الندب : الأثر من الجراح ، وقوله :
غير مقرفة أى غير هجئة عفيفة كريمة . وفى الصحاح : المقرف كمحسن
من الفرس وغيره : ما يدانى الهجئة ، أى أمة عربية لا أبوه ، لأن الاعتراف
من قبل الفحل ، و الهجئة من قبل الأم .

انظر الديوان ص : ٨ - معانى الفراء ٢ : ٧٤ - الخزانة
٢ : ٣٢٤ .

(٢٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الملقب بالفراء توفى ببغداد
سنة ٢٠٧ هـ .

(٢٣) انظر معانى الفراء ٢ : ٧٤ .

فدافعت عنه الخيسل حتى تسددت
وحتى عسلاني حالك اللون اسود(٢٤)

و (اسود) نعت لحالك ، وجر لجاورته المجرور .

وقال امرؤ القيس :

٧ - كان ابانا في عرانيين ويله كبير اناس في بجساد مزمل(٢٥)
وكان يجب ان يقول : مزمل - بالرفع - ، لانه نعت لكبير الرفع
الا انه ذفضه على الجوار .

وقال ابن جنى في الخصائص(٢٦) : (ولم يحمل ابو على هذا
البيت على الغلط ، لانه اراد مزمل فيه ، ثم حذف حرف الجر فارفع
الضمير فاستتر في اسم المفعول) .

(٢٤) تنوشه : تناوله - الصياصي : جمع مفردة صيصية ، وهي
شوكة الحائك التي يسوى بها السداة واللحمة (بخم اللام) وهما نوعان
من الثياب .

والمعنى : ان اخاه دعاه والرمح تناوله ، ولها خشخشة ووقع كوقم
صياصي الحاكة في ثوب ينسج ، والنسيج الثياب المنسوجة .
وروى البيت برفع (اسود) وعلى هذا يكون في البيت اقواء ، وهو
اختلاف حركة الروى .

وخرجه علماء اللغة على ان الاصل هو (اسودى) ، كما قيل في
الأحمر : أحمرى ، وفي الدوار : دوارى ، قال العجاج :

أطسريا وأنت تنسورى والدمز بالانسان دوارى
ثم خفضت ياء النسبة المشددة بحذف أحد اليامين ، وهي الأولى ،
وجعل الثانية صلة .

انظر ديوان دريد ص : ٤٨ - الخزانة ٢ : ٢٢٢ - شرح الحماسة
للتبريزي ٣ : ٢٠٧ .

(٢٥) ثبير : جبل - العرائين : الأوائل ، والأصل في هذا انه يقال
للأنف عرئين ، والويل والوايل : ما عظم من القطر - البجساد : الكسا
المخطط - المزل : الملفف .

شبه الحمل في اوائل الويل ، وهو المطر الشديد الوقم ، المعظم
القطر تكبير قوم متلف بكساء .

احم الخزانة ٢ : ٢٢٧ - الخصائص ١ : ١٩١ - شرح القصائد
التسم للتحاس ١ : ١٩١ .

(٢٦) ١ : ١٩١ .

- وفى الأملى (٢٧) : ولولا تقدير فيه هاهنا لوجب رفع (مزمّل) على الوصف لكبير ، وتقدير فيه أمثل من حمل الجر على المجاورة .
- وقال فى الخزائنة (٢٨) : (قوله (مزمّل) أنجز لمجاورته لأناس تقديرا لا لـ (بجاد) لتأخره عن (مزمّل) فى الرتبة ، فالمجاورة هنا تقديرية) .

-
- (٢٧) انظر الأملى الشجرية ١ : ٩٠ .
(٢٨) انظر خزائنة الأدب ٢ : ٣٢٧ .

المبحث الثاني

الجر على الجوار في التوكيد

الخفض على الجوار يكون في التوكيد نادرا ، ومن ذلك قول أبي الغريب (١) :

يا صباغ بلغ ذوى الزوجات كلهم
أن ليس وصل إذا انحلت عمرا الذئب (٢)

والشاهد : جر كلمة (كلهم) مع أنها توكيد لكلمة (ذوى) المنصوبة ،
إذ لو كانت توكيدا لكلمة (الزوجات) لقال : كلهن ، فكان حق (كلهم)
النصب ، ولكنه خفض لجاورة المخفوض .

وقال الفراء (٣) (أنشدني أبو الجراح العقيلي :

٨ - يا صباغ بلغ ذوى الزوجات كلهم
أن ليس وصل إذا انحلت عمرا الذئب

فأتبع (كل) خفض (الزوجات) وهو منصوب ، لأنه نعت لذوى) .

(١) هو أعرابي أدرك دولة العباسيين .
(٢) صباغ : منادى مرخم أصله ياصباح ، و (كلهم) توكيد لذوى
منصوب بفتحة مقدرة منعا من ظهورها كسرة المجاررة . عمرا الذئب :
عروق الذئب .
والمعنى : أن ترك الأرواح الجماع ، لضدهم ، نحيتنث لا يوجد
وصل من الزوجات لهم .
انظر معاني الفراء ٢ : ٧٥ - الخزانة ٢ : ٣٢٥ - الهمع ٤ : ٣٠٤ -
شذور الذهب ص : ٢٦١ .
(٣) انظر معاني الفراء ٢ : ٧٥ .

وأما البديل ، فلم يقل أحد بالجر على الجوار فيه ، قال أبو حيان (٤) .
رلم يحفظ من كلامهم ما يفيد ذلك ، ولم يخرج أحد شيئاً ، وسببه أنه
معمول لعامل آخر غير العامل الأول على الأصح ، أى أن البديل على نية
تكرير العامل . ولذلك يجوز اظهاره إذا كان حرف جر باجماع ، فبعدت
مراعاة المجاورة ، ونزل منزلة جملة أخرى) .

(٤) أنظر ارتشاف الضرب ٢ : ٢٩٣ .

المبحث الثالث

الرفع على المجاورة

الرفع على المجاورة غير وارد عند جمهور النحاة ، إلا أن بعضهم قد أثبتته مستدلاً على ذلك بقول المتنخل الهذلي :

٩ - السالك الثغرة اليقظان كالثها

مشى الهلوك عليها الخيمل الفضل (١)

(فقد سأل الرياشي الأصمعي (٢) عن سبب ارتفاع (الفضل) ، فرد عليه قائلاً : أن (الفضل) نعت (الخيمل) وهو مرفوع .

وأصله أن المرأة الفضل هي التي تكون في ثوب واحد ، فجعل (الخيمل) فضلاً ، لأنه لا ثوب فوقه ، ولا تحته .

(١) البيت من قصيدة للمتنخل الهذلي رثى بها ابنه أثيلة وقيلة :
فقد عجبت وما بالدهر من عجب أنى قتلت وأنت الصائم البطل
قوله (أنى قتلت) أي كيف قتلت ، و (الثغرة) والثغر يعنى واحد وهو موضع المخالفة . و (كالثها) حافظها و (الهلوك) من النساء التي تتهاك في مشيتها أي تتبختر وتتكسر ، وقيل : الهلوك : الفاجرة التي تتواقع على الرجال . و (الخيمل) القميص الذي لا كمي له ، ويقال : امرأة فضل إذا كان عليها قميص ورداء ، وليس عليها أزار ولا سراويل ، والمعنى : أئت الذي من شأنه سلوك موضع المخالفة دون رهبة كالمرأة المتبخترة الفضل .

والثغرة منصوبة ، والعامل فيها (السالك) كقولك : الضارب الرجل ، يجوز فيها الخفض كقولك : الضارب الرجل ، على التشبيه بالحسن الوجه ، وإذا نصبت الثغرة أو خفضتها اجريت عليها اليقظان صفا فنصبت أو حررت ، وارتفع به كالثها ، جاز ذلك لعودة الضعيف إلى المصروف ، قوله (مشى الهلوك) منصوب بتقدير مشى المشى المراءى .
قوله (علما الخيمل) حال معمول لتمش ، أو جملة اعتراضية .

أحمد ديدات المأثورات - القسم الثالث - ص : ٣٤ - الأمثال

الخصبة ٢ : ٣٠ وما بعدها .

(٢) انظر خزائن الأدب ٢ : ٣٢٨ .

قال الرياشي: وهذا مما أخذ على الأصمعي ، ثم رجع عن هذا القول ، وقال بعد ، هو من نعت (الهلوك) لأنه رقعة على الجوار ، كما قالوا : هذا جحر ضب خرب) .

ومثل ذلك في العطف قراءة الحسن(٣) « ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون » .
عطف الملائكة والناس على اسم الله على المعنى ، لأن التقدير : عليهم أن لعنتهم الله .

ومثل رفع (الفضل) على النعت للهلوك رفع (المظلوم) على النعت للمعقب في قول لبيد يصف الحمار :

١ - حتى تهجر في السراج وهاجها

طلب المعقب حقه المظلوم (٤)

والمعقب : الذي يطلب حقه مرة بعد مرة (٥) .

وقال ابو حيان(٦) : (قال بعض معاصرينا : أكثرهم يعتقد الجوار مخصوصا بالمجرور ، وقد جاء في المرفوع ، وانشد البيهقي المتقدم ، ثم قال : رمعوا (الفضل) اتباعا لما قبله ، لمقريه .

(٣) آية : ١٦٦ من سورة البقرة ، وانظر قراءة الحسن في معاني الفراء ١ : ٩٦ .

(٤) تهجر : سار في وقت الهاجرة ، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر - الرواح : هو الوقت من زوال الشمس الى الليل ، ويقابله الغدو - هاجها : أزججها - المعقب : الذي يطلب حقه مرة بعد أخرى - المظلوم : الذي مطلقه المدين يدين عليه له .

والمعنى : يقول : ان هذا الحمار الوحشي قد سجل رواحه الى المساء وقت اشتداد الهاجرة ، وأزعج الأتان ، وطلبها الى المساء مثل طلب الغريم الذي مطلقه مدين له ، فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى .

والشاهد فيه (طلب المعقب . المظلوم) حيث أضاف المصدر وهو (طلب) الى فاعله وهو - المعقب - ثم أتبع الفاعل بالنعت وهو (المظلوم) وجاء بهذا التابع مرفوعا نظرا الى المحل .

انظر معاني الفراء ٢ : ٦٦ ، والأمل في الشجرية ٢ : ٢٢ .

(٥) انظر قول ابن الشجري المتقدم في أماليه ٢ : ٣٠ وما بعدها .

(٦) انظر خزائن الأدب ٢ : ٢٢٩ .

قال أبو حيان : قلت : وليس الرفع كما ذكر اتباعا للخيل بل رفعه
على النعت للهالك على الموضع ، لأن معناه ، كما تمشى الهلوك الفضل ،
و (عليها الخيل) حال معمولة لتمشى ، أو جملة اعتراضية) .

وقال ابن قتيبة(٧) : التفرقة والثغر سواء وهو موضع المخالفة ،
والكاليء : الحافظ ، والخيل : ثوب يخاط أحد جانبيه ، ويترك الآخر ،
والهلوك : المتثنية المتكسرة ، والفضل من صفة الهلوك ، وكان ينبغي أن
يكون جرا ، ولكنه رفعه على الجوار للخيل(٨) .

موقف الجمهور :

لم يسلم جمهور النحاة ما ذهب إليه هؤلاء العلماء من جواز الرفع
على المجاورة ، وممن تصدى للرد عليهم ابن الشجري ، وأبو حيان .

قال ابن الشجري(٩) : (وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق
الاعراب بل لا معرفة له بجملة الاعراب أن ارتفاع (الفضل) على المجاورة
للمرفوع فارتكب خطأ فاحشا .

وانما (الفضل) نعت للهالك على المعنى ، لأنها فاعلة من حيث استند
المصدر الذي هو المشى إليها كقولك : عجبت من ضرب زيد الطويل عمرا .

رفعت الطويل ، لأنه وصف لفاعل الضرب ، وإن كان مخفوضا في
اللفظ .

ولو قلت : عجبت من ضرب زيد الطويل عمرو فنصبت الطويل بانه
نعت لزيد على معناه من حيث هو مفعول في المعنى كان مستقيما ، كما
عطف الشاعر عليه المنصوب في قوله :

(٧) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري توفي
ببغداد سنة ٢٧٦هـ .

(٨) انظر الخزانة ٢ : ٣٢٨ .

(٩) هو أبو السعادات هبة الله بن علي الشريف البغدادي توفي
ببغداد سنة ٥٤٢هـ .

١١ - قد كنت داينت بها حسانا

مضافة الا فلاس واللياننا) (١٠)

ومما تقدم نعلم ان الراى الراجح فى ذلك هو راى الجمهور ، وهو
عدم جواز الرفع على المجاورة ، وأما رفع (الفضل) فى البيت المتقدم
لمحمول على المحل ، لأنه صفة له (ملوك) كما تقدم ، وهو كثير وسائغ
عن جمهور النحاة .

(١٠) نسب فى الكتاب الى رؤية ، وذكر العيني أنه ينصب أيضا
الى زياد العنبري .
و « داينت بها » أخذتها بدلا عن دين لى عنده ، والضمير فى (بها)
يعود الى أمة (الليان) بفتح اللام وتشديد الياء ؛ المثل واللى والتسويق
فى قضاء الدين .
والمعنى : كنت قد أخذت هذه الأمة من حسان بدلا عن دين لى
عنده . لخافتى ان يفس ، أو يمطنى فلا يؤدينى حقى .
والشاهد فيه : قوله (واللياننا) حيث عطفه بالنصب على (الافلاس)
الذى أضيف المصدر اليه ، نظرا الى محله .
انظر الكتاب ١ : ١٩١ - الأملى الشهرية ٢ : ٣٦ .

المبحث الرابع

المجاورة فى باب الجوازم

عامل الجزم فى جواب الشرط :

• ذهب الكوفيون الى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار .

واختلف البصريون ، فذهب الأكثرون الى أن العامل فيهما حرف

الشرط .

• وذهب آخرون الى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه .

وذهب آخرون الى أن حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط ، وفعل الشرط

يعمل فى جواب الشرط (١) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه مجزوم على

الجوار ، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له ، لا يسكاد ينفك

عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة فى الجوار حمل عليه فى الجزم ، فكان

مجزوما على الجوار .

والعمل على الجوار كثير قال الله تعالى « لم يكن الذين كفروا من

اهل الكتاب والمشركين » (٢) .

وجه الدليل أنه قال (والمشركين) بالخفض على الجوار ، وان كان

معطوفا على (الذين) فهو مرفوع ، لأنه اسم يكن .

وقال زهير :

١٢ - لعب الرياح بها وغيرها بعدى سوافى المور والقطر (٣)

(١) انظر الانصاف ٢ : ٦٠٢ .

(٢) البيهقي : ١ .

(٣) السوافى : جمع سوافية : وتطلق على الريح الى تسفى

التراب ، ويقال أيضا على التراب الذى تسفيه الرياح ، أى تذرره وتطيره

وتهيجه . والمور - بضم الميم - هو التراب - والقطر :

فخفوض (القطر) على الجوار ، وان كان ينبغي أن يكون مرفوعا ،
لأنه معطوف على (سواقى) ، ولا يكون معطوفا على (المور) وهو
الخبير ، لأنه ليس للقطر سواف كالور حتى يعطفه عليه .

(ولو عطف على (المور) للزم أن يكون معمولا لسواقى ، لأن العامل
فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه ، ويلزم أن يكون تقدير الحسم :
سواقى المور وسواقى القطر .

ومراد الشاعر ان الذى غير هذه الديار شيثان : أحدهما - اريز -
اسم سمى عليها التراب ، وثانيهما المطر ، وهذا المعنى لا يتأتى اذ -
يجوز (القطر) معطوفا على سواقى مع انه ليس للمطر سواف ، فيكون
مرفوعا فى التقدير ، وجره لجاورته المجرور ، فنقول : القطر معطوف
على سواف والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلافة رقعته ضمة مقدره
على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة(٤) .

وقال الأخر :

١٢ - كأنما ضربت قدام أعينها

قطنا بمستحصد الأوتار مصلوج(٥)

هو المطر .

انظر الديوان ص : ٨٦ ، والانصاف ٢ : ٦٠٣ .

(٤) شرح شواهد الانصاف ٢ : ٦٠٣ للشهيد مصيب الدين

عبد الحميد .

(٥) (مستحصد الأوتار) من اضافة المصنفة للموسوف ، أى

الأوتار المستحصدة ، ومستحصد - بكسر الصاد - اذا كان قد أحكم

قتله وصنعتة ، وهذا اللفظ يقال فى كل ما أحكمت صناعته من الحبال

والأوتار والدروع ، وقالوا : هذا رجل محصد الرأى ، أى شديد الرأى ،

وقالوا : هذا رأى مستحصد ، أى محكم وثيق وهو فى هذا بفتح الصاد .

ومحلوج : اسم مفعول من قولهم : حلج القطن يحلجه اذا ندفه ، وقطن

حليج ومحلوج : مندوف ، أى قد استخرج منه الصب ، وصانع ذلك هو

الحلاج كالعطار والقصاب .

انظر معانى الفراء ٢ : ٧٤ - الانصاف ٢ : ٦٠٥ .

فخفض (محلوج) على الجوار ، وكان ينبغي ان يقول (محلوجا)
لكونه وصفا لقوله (قطنا) ولكنه خفضه على الجوار .
وقال لبيد :

كان نسج العنكبوت الرمل (٦)
فخفض (الرمل) على الجوار ، وكان ينبغي ان يقول : (الرمل)
لكونه وصفا للنسيج ، لا للعنكبوت .
ومن ذلك قولهم : جحر ضب خرب ، فخفضوا خريا على الجوار ،
وكان ينبغي ان يكون مرفوعا ، لكونه في الحقيقة صفة للجحر لا للضب ،
فكذلك ما هنا : جواب الشرط كان ينبغي ان يكون مرفوعا الا انه جزم
للجوار ، ولهذا اذا حلت بينه وبين فعل الشرط بالفاء او باذا رجع
الى الرفع (٧) .

الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما احتجاجهم بقوله تعالى « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب
والمشركين » فلا حجة لهم فيه ، لان قوله (والمشركين) ليس معطوفا على
(الذين كفروا) وإنما هو معطوف على قوله (من أهل الكتاب) «ندخا»
الجر ، لأنه معطوف على محرور ، لا على الجوار .

وأما قول زمير :

بعدي سوافي المور والقطر
فلا حجة لهم فيه ، لانه معطوف على (المور) وهو الغبار ، ونزولهم
« لا يكون معطوفا على (المور) لأنه ليس للقطر سواف » قلنا : يجوز
أن يكون قد سمي ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي ، كما يسمى
ما تسفيه الريح من الغبار سواف .

(٦) تقدم الكلام عنه عند الشاهد رقم (٤)

(٧) الانصاف ٢ : ٦٠٥ ، ٦٠٧ .

وأما قول ليبس :

كان نسيج العنكبوت المرمل

فنقول : الرواية (المرمل) بكسر الميم - فيكون من وصف العنكبوت .
لا النسيج ، وان كانت الرواية الى ذكرتم صحيحة ، وانه مجرور على
الجوار ، الا انه لا حجة فيه ، لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي
لا يعرج عليه .

وكذلك قوله :

قطنا بدستحصد الأوتار مصلوج

وقولهم : جحر ضب خرب ، محمول على الشذوذ الذي يقتصر
فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه ، لأنه ليس كل ما حكى عنهم
يقاس عليه ، الا ترى أن اللحياني (٨) حكى أن من العرب من يجزم بأن
وينصب بلم ، الى غير ذلك من الشواذ الى لا يلتفت اليها ولا يقاس عليها ،
فكذلك ما هنا (٩) .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل (١٠) : (اختلف في الجازم لجواب
الشرط فقال الكوفيون : هو مجزوم على الجوار ، كجحر ضب خرب من
قولهم : هذا جحر ضب خرب ، وهو باطل لأمر :

أحدهما - أن الخفض على الجوار لا يكون الا بعد مجرور .

ثانيها - أن الخفض على الجوار لا يكون الا مع الاتصال ، وج

الجواب يكون مع الاتصال والانقصال .

فعلم انه ليس مجزوما على الجوار) .

(٨) هو علي بن حازم اللحياني من تلاميذ الكسائي ، صنف كتاب
النسوان .

(٩) الانصاف ٢ : ٦٠٩ - ٦١٥ .

(١٠) انظر شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك -
نسخة مصورة على الميكروفيلم موجودة في المكتبة المركزية بالجامعة
الاسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٢١٦٧) .

وأنا أرجح ما ذكره الشيخ محيي الدين عبد الحميد ... رحمه الله ...
تعليقاً على هذه المسألة حيث قال (١١) : (والتحقيق فيه عندي أن يقال :
أن (أن) هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط ، لأنه لا ينفك
عنه ، فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط ، لا به ،
كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما
حصل عند وجودهما لا يهما ، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ،
فكذلك ما هنا ، (أن) هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط
لأنه عامل معه) .

(١١) انظر الانصاف ٢ : ٦٠٨ .

المبحث الخامس

المجاورة في باب التنازع

القول في اولى العاملين بالعمل في باب التنازع :

- ذهب الكوفيون في اعمال العاملين ، نحو « أكرمنى وأكرمت زيدا ،
وأكرمت وأكرمنى زيد » الى أن اعمال الفعل الأول اولى •
وذهب البصريون الى أن اعمال الفعل الثانى اولى •

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : (الدليل على أن اعمال الفعل
الأول اولى النقل والقياس •

أما النقل فقد جاء ذلك عندهم كثيرا ومنه قول امرئ القيس •

١٤ - فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة

كفانى - ولم أطلب - قليل من المال (١)

(١) محل الاستشهاد بالبيت في قوله (كفانى ولم أطلب قليل
من المال) فإن الكوفيين زعموا أن هذا البيت من باب التنازع ، لتقدم
فعلين على اسم واحد ، وقد عمل الشاعر أول الفعلين ، وهو قوله
(كفانى) في الاسم المتأخر فرقه ، والدليل على ذلك أنه لو أهمل الثانى ،
وهو (أطلب) لُنصب الاسم به ، لأنه يطلب مفعولا •
وهذا الكلام غير صحيح ، لأن شرط التنازم أن يكون محل واحد
من العاملين المتقدمين طالبا للمعمول مع صحة المعنى على فرض عمل
أيهما فيه •

وقر هذا البيت لا يتم ذلك ، فإذ لو قلت : لو ثبت كرمي معسر لأدنى
معيشة كفانى قليل من المال ، ولم أطلب ذلك القليل ، لكان كلاما
متناقضا لا محمول له •

و أما يتم معنر بيت امرئ القيس إذا قدمت لقدم له (ولم أطلب)
مفعولا بدل عليه البيت بعده ، وتقدمه : (ولم أطلب المال) وإذا أتى
البيت المراد له : لو ثبت كرمي معسر لأدنى معيشة كفانى قليا من المال ،
ولم أطلب ذلك كرمي كلاما صحيحا مقبولا •

انظر الدبوان ص : ٢٩ والاتصاف ١ : ٨٤ ، وقل النسي ص :

• ٢٧٧ ، ٢٧٨ •

فأعمل الفعل الأول ، ولو أعمل الثاني لنصب (قليلًا) ، وذلك لم يروه أحد .

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني ، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني ، إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان أعماله أولى ، لقوة الابتداء والعناية به ، ولهذا لا يجوز الغناء (ظننت) إذا وقعت مبتدأة ، نحو : ظننت زيدا قائماً بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة نحو : زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت ، وكذلك لا يجوز الغناء (كان) إذا وقعت مبتدأة نحو : كان زيد قائماً ، بخلاف ما إذا كانت متوسطة ، نحو : زيد كان قائم فدل أن الابتداء له أثره في تقوية عمل الفعل .

والذي يؤيد أن أعمال الأول أولى من الثاني أنك إذا عملت الثاني أدى إلى الأضمار قبل الذكر ، والأضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم (٢) .

(وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختياراً أعمال الفعل الثاني النقل والقياس .

أما النقل فقد جاء كثيراً ، قال الله تعالى : « أتوني أفرغ عليه قطراً » (٣) فأعمل الفعل الثاني وهو أفرغ ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه ، وقال تعالى : « هاؤم أقرء واكتابه » (٤) فأعمل الثاني وهو أقرءوا ، ولو أعمل الأول لقال : أقرءوه .

وقال الفرزدق :

١٥ - ولكن نصفا لو سببت وسبني

بنو عبد شمس من منصف وهاشم (٥)

(٢) أنظر الانصاف ١ : ٨٣ - ٨٧ .

(٣) الكهف : ٩٦ .

(٤) الحاقة : ١٩ .

(٥) النصف - بالكسر - معناه المعدل ، والمعنى : ليس من الانصاف أن أسباب مقاعسا بأبائي ، وذلك لضعتهم وشرفي ، فلا أتم الانصاف أن أسباب مقاعسا بأبائي ، وذلك لضعتهم وشرفي . فلا أتم

ففاعل الثاني . ولو عمل الأول لقال : سببت وسيوني بني
عبد شمس ، بنصب (بني) واظهار الضمير في سيني .

وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل
الأول ، وليس في أعماله دون الأول نقض معنى ، فكان أعماله أولى ،
لا ترى أنهم قالوا « خشنت بصدرة و صدر زيد ، فيختارون أعمال الباء
في المعطوف ، ولا يختارون أعمال الفعل فيه ، لأنها أقرب إليه منه ،
وليس في أعمالها نقض معنى ، فكان أعمالها أولى .

والذي يدل على أن للقرب أثرا أنه قد حملهم القرب والجوار حتى
قالوا : « جحر ضب خرب » فأجروا (خرب) على (ضب) وهو في الحقيقة
صفة للجحر ، لأن الضب لا يوصف بالخراب ، فها هنا أولى (٦) .

وقال سيديويه (٧) في معرض حديثه عن أولى العاملين بالعمل في
باب التناسخ : (وهو قولك : ضربت وضربني زيد ، وضربني وضربت
زيدا ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه .

فالعامل في اللفظ أحد العاملين ، وأما في المعنى ، فقد يعلم أن
الأول قد وقع (٨) إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع .

وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ،
وإن مخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزید ، كما كانت : خشنت
بصدرة (٩) و صدر زيد وجه الكلام ، حيث كان الجسر في الأول ، وكانت
الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ، ولا تنقض معنى ، سورا بينهما في
الجر ، كما يستويان في النصب) .

وينو عبد شمس من أشراف قريش أبوهم عبد مناف ابن قصي ، وهاشم
وعبد شمس أخوان توأمان . وهاشم في البيت معطوف على عبد شمس
لا على مناف ، وهو شاهد على أعمال العامل الثاني .

انظر الديوان ص : ٨٤٤ ، والكتاب ١ : ٧٧ ، وانصاف ١ : ٨٧ .

(٦) انظر الانصاف ١ : ٨٧ - ٩٢ .

(٧) انظر الكتاب ١ : ٧٣ .

(٨) يعني وقوع الفعل على المفعول من جهة المعنى .

(٩) خشنت بصدرة : أو عرت بصدرة .

(الجواب عن كلمات الكوفيين :

بالنسبة لقول امرئ القيس :

قلو ان ما أسعى لأدنى معيشة

كفاني ولم أطلب قليلا من المال

فنقول : انما عمل الأول منهما مراعاة للمعنى ، لأنه لو عمل
الثاني لكان الكلام متناقضا ، وذلك من وجهين ، أحدهما - أنه لو عمل
الثاني لكان التقدير فيه : كفاني قليل ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا
متناقض ، لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة ، وتارة يخبر بأنه
يطلب القليل ، وذلك متناقض .

والثاني - انه قال في البيت الذي بعده :

١٦ - ولكنما أسعى لجسد مؤثقل

وقد يدرك الجسد المؤثقل أمثالي

فلهذا عمل الأول ولم يعمل الثاني .

وأما قولهم : ان الفعل الأول سابق فوجب أعماله للعناية به ،
قلنا : هم وان كانوا يعنون بالابتداء الا انهم يعنون بالمقابلة
والجوار أكثر .

وأما قولهم : لم عملنا الثاني لأدى اليه الاضمار قبل الذكر ،
قلنا : انما حوژنا ما هنا الاضمار قبل الذكر ، لأن ما بعده بفسره ،
لأنهم قد استغنوا ببعض الألفاظ عن بعض اذا كان في اللفظ دلالة
علم المحذوف لعلم المخاطب ، قال تعالى : « والحافظين فوجه
والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات » (١٠) فلم يعمئ الآخ
فيما عمل منه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ، ويعلم المخاطب ان
الثاني قد دخل في حكم الأول ، وقال تعالى : « ان الله يبرء من المشركين
وسئله (١١) فأستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني ، لعدم
المخاطب ان الثاني قد دخل في ذلك (١٢) .

(١٠) الأحزاب : ٣٥ . (١١) التوبة : ٣ .

(١٢) انظر الانصاف ١ : ٩٢ ، ٩٣ .

(والمدقق في مثل هذه المسألة يرى أن الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم ، قد عمل العامل الأول في بعضها ، وعمل الثاني في بعضها الآخر .

ومن هنا فقد تكافأ العاملان في جواز الاعمال ، ولم يبق أحدهما أولى من أخيه ، فاما سبق الأول صاحبه ، وقرب الآخر من المعمول فلا يفيد ، فانا نعلم أن الأفعال تعمل متقدمة على المعمول ومتأخرة عنه ، وتعمل متصلة بمعمولها ومفصلة منه ، وذلك كله واقع في الفصح كلام ، فليس لواحد من الفريقين أن يدعى أن الاستعمال العربي يؤيده وحده ، لأن الاستعمال العربي يؤيد كل واحد منهما ، والأولى عند الترجيح في مثل هذه القضية ، فإن لكل منهما مستندا من التعليل والقياس لا من الاستعمال العربي(١٣) .

(١٣) انظر تعليق الشيخ محيي الدين على شواهد الانصاف
١ : ٨٨ ، ٩٠ .

المبحث السادس

المجاورة في باب الإضافة

ما يكتسبه المضاف بالمجاورة :

قد يكتسب المضاف المذكر التانيث من المضاف اليه المؤنث ،
ويشترط في ذلك أمران :

الأول - أن يكون المضاف صالحا للحذف ، واقامة المضاف اليه
مقامة مع صحة المعنى .

الثاني - أن يكون المضاف بعضا من المضاف اليه أو كبعضه ،
أو كلاله .

فمن الأول قوله تعالى « فله عشر أمثالها » (١٤) ، فحذفت التاء
من (عشر) وهي مضافة الى الأمثال ، وهي مذكورة ، ولكن لما جاورت
الأمثال الضمير المؤنث أجرى عليها حكمه (١٥) .
وقال جرير :

١٧ - لما أتى خببر الزبير تضعضعت

سور المدينة والجبيل الخمس (١٦)

فالحق بالفعل (تضعضعت) تاء التانيث مع أن فاعله مذكر وهو
(سور) ولكن لما جاو (المدينة) المؤنثة اكتسب التانيث منها .

ومن ذلك أيضا قولهم : ذهب بعض أصابعه ، فـ (بعض) فاعل
(ذهبت) ولحقت فعله تاء التانيث ، لكونه بعض المضاف اليه ، فاكسب
المضاف وهو (بعض) التانيث من المضاف اليه ، وهو (الأصابع) لصحة

(١٤) الأنعام : ١٦٠ .

(١٥) أنظر التبيان ١ : ٤٢٣ .

(١٦) أنظر الديوان ص : ٢٤٥ ، وفيه توضحعت بدل تضعضعت .

الاستغناء بالأصابع عنه فتقول : ذهبت أصابعه ، تعبيراً بالكل عن
الجزء .

وقال الأعشى :

١٨ - وتشرق بالقول الذي قد أذعته

كما شسرت مصدر القنأة من الدم(١٧)

فالحق بالفعل (شسرت) تام التانيث مع أن فاعله مذكر وهو (صدر)
والقياس (شرق) ، ولكن لما كان المصدر الذي هو مضاف بعض المضاف
إليه وهو القنأة اكتسب التانيث منه .

ومن الثاني قول ذى الرمة :

١٩ - مشين كما اهتزت رماح تسفوت

أعاليها مسر الرياح للنواسم(١٨)

فقد الحق الشاعر بالفعل وهو (تسفه) علامة التانيث مع أن فاعله
مذكر وهو (مسر) ، لأنه اكتسب التانيث من المضاف إليه ، والشرطان
موجودان ، لأن المضاف وهو (مسر) كالبعض ، ويصح المعنى بصرف
المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فتقول : تسفوت الرياح .

ومن الثالث قوله تعالى : يوم تجسد كل نفس ما عملت من خير
محضراً (١٩) فقد الحق بالفعل وهو (تجسد) علامة التانيث وهي تام

(١٧) (تشرق) و (شسرت) يقال : شرق فلان بالساء يشرق من باب
علم ، أى غص (القنأة) الرمح ، وصدرها أعلاها الذى يلي السنان ، أى
يعود عليك مكروه ما أذعت عنى من القول .
انظر الديوان ص : ١٨٢ - الأشسعونى ٢ : ٢٤٨ - الكتاب
١ : ٥٢ .

(١٨) تسفوت : أمالت (أهاليها) جمع أعلى وهو الطرف العسالى
(النواسم) جمع ناسمة وهو أول الريح حين تهب بلين ، وأراد من الرماح
الأغصان . والمعنى : أن هؤلاء النسوة قد مشين فى اهتزاز وتمائل ، فهن
بحاكين رماحاً أو غصوناً - مزت بها ربح لأمالتها
انظر الديوان ص : ٦٩٥ .
(١٩) آل عمران : ٣٠ .

المضارعة مع أن ماعله منكر وهو (كل) ، لأنه اكتسب التانيث من المضاف إليه وهو (نفس) ، ويصبح المعنى يحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فتقول : يوم تجد نفس •

وقول عنتره :

٢٠ - جادت عليه كل عين ثرة فترك كل حديقة كالدرهم (٢٠)

فقد لحقت الفعل وهو جادت تاء التانيث مع كون فاعله منكرا وهو (كل) لأنه اكتسب التانيث من المضاف إليه وهو (عين) •
وقد يكتسب المضاف المؤنث التذكير من المضاف إليه المنكر كقول الشاعر :

٢١ - انارة العقل مكسوف بطوع هوى

وعقبا، عاصى الهوى يزداد تنويرا (٢١)

فذكر (مكسوف) مع أنه خبر عن مؤنث وهو (انارة) ، لأنه اكتسب التذكير من اضافته الى العقل المنكر •

وقيل : أن من ذلك قوله تعالى « أن رحمة الله قريب من

(٢٠) الضمير في (عليه) يرجع الى النبت في البيت السابق (عين) سحابة تأتي من جهة العراق أو مطر أيام لا يقلع • (ثرة) كثيرة الماء (حديقة) المراد بها هنا الأرض المرتفعة (كالدرهم) في الاستدارة والبياض •

انظر الأشموني ٢ : ٢٤٨ •

(٢١) (انارة) هو في الأصل مصدر قولك : انار القمر ونحوه اذا اضاء (العقل) هو الغريزة التي بها يدرك الانسان الأشياء (مكسوف) هو الرصف من قولك : كسفت الشمس بالبنيان للمجهول اذا ذهب نورها • (بطوع هوى) طوع - بفتح الطاء وسكون الواو - أى الطاعة والانقياد • والهوى : شهوة النفس وميلها الى ما تحببه ، وأراد بسبب انطلاقة وراء شهوات نفسه الموبقة • والمعنى : اذا جرى الانسان وراء شهوات نفسه ، وانطلق خلق اغراضه ضعف عقله الذي به يدرك الأشياء ، فغلب علمه نوره الذمى تفاضه عليه الطاعة •

انظر أوضح المسالك ٢ : ١٨١ - الأشموني ٢ : ٢٤٨ •

المحسنيين» (٢٢) فالرحمة مؤنثة واكتسبت التنكير من اضافتها الى لفظ
الجلالة ، فأخبر عنها بقريب المذكر ، وكان القياس أن يقال : قريبة .

ورد هذا القول بقوله تعالى « لعل الساعة قريب » (٢٢) حيث
ذكره بلا اضافة . فالوجه أن التنكير في الآيتين لاجراء فعيل بمعنى
فاعل مجرى فعيل بمعنى مفعول في أنه يستوي فيه المذكر والمؤنث .

أو لكون فعيل على وزن المصدر كصهيل ، والمصدر يخبر به عن
المذكر والمؤنث ، فكذا ما وازنه .

فإن فقد الشرطان المذكوران لم يكتسب المضاف التانيث أو التنكير
من المضاف اليه فلا تقول : حضرت ابن زينب ، ولا قام امرأة محمد ،
لأن المضاف لا يصلح للاستغناء عنه بالمضاف اليه ، ولا تقول : أعجبتني
يوم العروبة (الجمعة) ، لأنه وإن صح الاستغناء عن المضاف بالمضاف
اليه ، فتقول : أعجبتني العروبة فليس المضاف كلا ولا بعضا للمضاف
اليه ولا كبعضه ، لأن اليوم هو نفس العروبة .

وقال العكبري(٢٤) : (ومما راعت العرب فيه الجوار قولهم :
قامت هند ، فلم يجيزوا حذف التاء إذا لم يفصل بينهما ، فإن فصلوا
بينهما أجازوا حذفها ، ولا فرق بينهما الا المجاورة وعدم
المجاورة)(٢٥) .

(٢٢) الأعراف : ٥٦ .

(٢٣) الشورى : ١٧ .

(٢٤) هو أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسن أصله من عكبر
(بليدة على دجلة فوق بغداد) توفى ببغداد سنة ٦١٦ هـ وقد قارب
الثمانين .

(٢٥) انظر التبيان ١ : ٤٢٢ .

المبحث السابع

المجاورة في باب الأحوال والأزمنة

من شرط الفعل اذا نصب ظرفا أن يكون واقعا فيه ، أو في بعضه ،
كقولك : صممت يوما ، وسرت فرسخا ، وزرتك يوم الجمعة ، وجلست
عندك .

فكل واحد من هذه الأفعال واقع في الظرف الذي نصبه
لا محالة .

وأحيانا ينصب الفعل الظرف ولا يكون واقعا فيه ، وإنما هو يقع
فيما يلي الظرف ولكن بسبب المجاورة الزمانية صارا كأنهما وقعا في
وقت واحد .

ومن ذلك قولهم : أحسنت إليه إذ أطاعني ، وأنت لم تحسن إليه في
أول وقت الطاعة ، وإنما أحسنت إليه بعد تمامها ، ألا ترى أن الاحسان
مسبب عن الطاعة ، وهي كالعلة له ، ولا بد من تقدم وقت السبب على
وقت المسبب ، كما لا بد من ذلك مع العلة . لكنه لما تقارب الزمانان ،
وتجاورت الحالان في الطاعة والاحسان ، أو الطاعة واستحقاق
الاحسان صارا كأنهما وقعا في زمان واحد كما أسلفنا .

والدليل على ذلك أن (لما) من قولك : لما أطاعني أحسنت إليه ،
إنما هي منصوبة بالاحسان ، وظرف له ، كقولك : أحسنت إليه وقت
طاعته ، وأنت لم تحسن إليه لأول وقت الطاعة ، وإنما كان الاحسان
عقب الطاعة ، أي بعد أن أطاعة ، لكن لما كان الثاني مسببا عن الأول
وتاليا له ، فاقتربت الحالان ، وتجاور الزمانان ، صار الاحسان كأنه
هو والطاعة في زمان واحد ، فعمل الاحسان في الزمان الذي يجاوز
وقته ، كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه .

وقال ابن جنى (١) :

(ولما اطرد هذا في كلامهم وكثر على السننهم وفي استعمالهم تجاوزوه واتسعوا فيه الى ما تناعت حالاه ، وتفاوت زماناه ، وذلك كان يقول رجل بمصر في رجل آخر بخراسان : لما سمعت حاله حسنتها ، ولما اختلت معيشته عمرتها ، ولمله أن يكون بين هاتين الحالين السنة والسنن .

فإن قلت : فلعل هذا مما اكتفى فيه بذكر السبب ، وهو المعرفة بسوء حالة واختلال معيشته ، أما المسبب عنه وهو التغيير والاصلاح فيكون متراخيا ، فكأنه قال : لما عرفت اختلال حالة عمرتها .

قيل : ولو كان الأمر على ذلك لما عدوت ما كنا عليه ، إلا ترى أنه قد يعرف ذلك من حال صاحبه ، وهو معه في بلد واحد بل منزل واحد فيكون بين المعرفة بذلك والتغيير له الشهر والشهران أو أكثر ، فكيف بمن بينه وبينه الشقة الشاسعة المحتاجة الى المدة المتراخية) .

وبعد هذا قال ابن جنى (٢) : (وعلى هذا يتوجه عندي قول الله - سبحانه - « ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون » (٣) .

وذلك ان تجعل (اذ) بدلا من قوله (اليوم) والا بقيت بلا ناصب . وجزاا ابدال (اذ) وهو ما مضى في الدنيا من قوله (اليوم) وهو حينئذ حاضر في الآخرة ، لأنه لما كان عدم الانتفاع بالاشتراك في العذاب إنما هو مسبب عن الظلم ، وكانت - أيضا - الآخرة تلى الدنيا بلا وقفة ولا فصل مسار الوقتان على تباينهما وتناوبهما كالوقتتين المقترنين الدائبين المتلاصقين نحو :

١. «...تت اليه إذ شكرني ، وأعطيته حين سألتني .

وهذا أمر استقر بيني وبين أبي علي (٤) - رحمه الله - .

(١) انظر الخصائص ٣ : ٢٢٢ .

(٢) انظر الخصائص ٣ : ٢٢٤ .

(٣) الزخرف : ٣٩ .

(٤) هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي نشأ في بلاد فارس ،

وتوفي ببغداد سنة ٢٧٧هـ ، عن نيف وتسعين سنة .

وانما جاء هذا النحو في الأزمنة دون الأمكنة من حيث كان كل جزء من الزمان لا يجتمع مع جزء آخر منه ، انما يلي الثاني الاول خلفا له ، وعوضا عنه ، فصار الوقتان كأنهما واحد ، وليس كذلك السكان ، لأن السكان يوجدان في الوقت الواحد ، بل في اوقات كثيرة غير منقضية .

فلما كان السكان بل الأمكنة كلها تجتمع في الوقت الواحد والأوقات كلها لم يقم بعضها مقام بعض ، ولم يجر مجراه ، فلهذا لا نقول : جلست في البيت من خارج أسكفته(٥) ، وان كان ذلك موضعا يجاوز البيت ويماسه ، لأن البيت لا يعدم(٦) فيكون خارج بابيه ، خالفا في الوجود له ، كما يعدم الوقت فيعرض منه ما بعده(٧) .

(٥) أسكفة الباب : عتيته .

(٦) يقصد بذلك أنك لا يصح أن تقول : جلست في البيت من خارج عتيته قاصداً بذلك الجلوس في البيت ، وتكون عتبة البيت نائبة عن البيت في الوجود ، لأن البيت موجود وعتيته موجودة.. ويجتمعان في الوقت .

(٧) انظر الخصائص ٣ : ٢٢٤ .

الفصل الثالث المجاورة في المسائل التصريفية

(م ٤ - دراسات نحوية)

المجاورة فى المسائل التصريفية

لم يكن اثر الجوار قاصرا على الجانب النحوى فقط ، وانما تعداده
ليشمل الجانب التصريفى ايضا .

ومن ذلك :

- ١ - الجوار بين الواو والكسرة .
- ٢ - الجوار بين عين الكلمة ولامها .
- ٣ - قلب الحرف للتناسب .
- ٤ - قلب الواو المجاورة للطرف ممزة .
- ٥ - مجاورة الواو للضممة .

أولا - الجوار بين الواو والكسرة :

من ذلك قولهم : قنية ، وصبية ، وفلان من عليه الناس ، وهو ابن
عمى دنيا ، وصبيان .

وأصل (قنية من قنوت ، وصبية من صبوت وكذا صبيان ، وعليه
من علوت ، ودنيسا من دنوت .

وقياسه : قنوة ، وصبوة وصبوان ، وعلوة ، ودنوا .

ولكن لما جاورت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنها قبل
الواو ، ولم يعتبر الساكن حاجزا لمضعفه .

ونظير هذا قولهم : أقتل ، أدخل حيث ضموا الهمزة لضممة العين ،
ولم يعتدوا بالغاء حاجزا لسكونها فصارت الهمزة لذلك كأنها قبل العين
المضمومة ، فضممت كراهة الخروج من كسر الى ضم (١) .

(١) انظر المنصف ٢ : ٢ .

فأثينا - الجوار بين عين الكلمة ولامها :

ومن ذلك قولهم فى صوم : صيم قال سيبيويه (٢) (والوار تطلب ياء
فى فعل ، وذلك قولهم : صيم فى صوم ، وقيم فى قوم ، وقيل فى فسول ،
ونيم فى نوم . لما كانت الياء اخف عليهم وكانت بعد ضمة ، شبيهوها
بقولهم : عتى فى عتو ، وجثى فى جثو ، وعصى فى عصو .

وقد قالوا ايضا : صيم ونيم ، كما قالوا : عتى وعصى . ولم
يعذبوا فى زوار وصوام ، لأنهم شبهوا الوار فى صيم بها فى عتو اذ كانت
لاما وقبل اللام واو زائدة . وكلما تباعدت من اخر الحرف بعد شبيهها
وقسويت) .

ومن أمثلة القلب فى (فعل) قول الحادرة :

٢٢ - ومعرض تغلى المراجل تحته

بادرت بليختها لرمسط جييع (٣)

يريد جوعا .

ثالثا - قلب الحرف للتناسيب :

من قلب الحروف قوله - عليه الصلاة والسلام - ، ارجعن
مازورات غير ما جورات « (٤) . والاصل موزورات - بالواو - لان
من الوزر .

(٢) انظر الكتاب ٤ : ٣٦٢ .

(٣) (معرض) - بضم الميم وفتح العين والراء المشددة - هو
اللحم الملقى فى العرصة للجفاف ، والعرصة : كل بقعة بين الدور
واسعة ليس فيها بناء ، والجمع العراض والعرصات . (المراجل) جمع
رجل وهو القدر من النحاس .

والشاهد فى قوله (جييع) فان أصله جوع ، لانه من الأجوف الواوى
فأبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع .

ووجه ذلك أن العين شبهت باللام لقربها من الطرف ، فأعلنت كما
تعمل اللام ، فقلبت الواو الأخيرة ياء ، ثم قلبت الواو الأولى ياء وأدغمت
الياء فى الياء ، ومع كثرتة التصحيح أكثر منه نحو : نوم وصوم .

انظر الخصائص ٢ : ٢١٨ - النصف ٢ : ٢ - الأشعمونى

٤ : ٣٢٨ .

(٤) المذكور جزء من حديث نكره ابن ماجه وتامه « خرج

فهزم الأول لمتناسب همز الشانئ ومشاكلته ، أئ ارءمن وعلئكن
الوزر لا الأءر .

وقولهم : انئ لآئئه بالءءاءئا والعشائا هو لازءواء الكلام (٥) ،
كما قالوا : هنآئ الطعام ومرآئ ، وانما هو امرآئ (٦) .

رابعاً - قلب الواو المءآورة للءرف همزة :

من ذلك قولهم فئ (أواول) أوائل ، بقلب الواو الشانئ همزة ،
لقربها من الءرف ، فاذا بعءت عن الءرف لا تقلب نحو : طواوئس .

وهذا موضع من مواضع اءءال الواو والفاء همزة وءوئبا ، وهو
أن تقع اءءاهما ثانئ حرفئ علة ءوسطت بئنهما الف شبه مفاعن سواء
كان حرفا العلة وأوئن نحو : أوائل ءمع أول .

وأصل هذا ءمع (أواول) فاءءلت الواو الشانئ همزة ، أم فاءءئ
نحو فئائف ءمع فئف (وهو ما زاء على العءء الئ العءء الشانئ) من فاف
فئف اذا زاء ، ففاءه أصلئة ، وقئل من فاف فئوف ، فأصله : فئوف ،
اءءمعت الواو والفاء وسبقت الفاء بالسكون ، فقلبت الواو فاء وأءمعت
الفاء فئ الفاء .

أم كانا مءءلفئن نحو : سفاءء ءمع سفاء ، وأصل ءمع سفاءء ،
ونحو بوائع ءمع بائعة وأصل ءمع بوائع .

رسول الله - صلى الله علفه وسلم - فاذا نموءة ءلوس فقال : ما فءءسكن ؟
قلن نففنظر ءءساءة قال : هل فءفسلن ؟ قلن لا ، قال : هل فءملن ؟ قلن
لا ، قال : هل فءلئن فئمن فءائ ؟ قلن لا ، قال : فارءمن ما زورات فئفر
ماءسورات .

أنظر سنن ابن مآءة فءقق محمد فؤاء عبء الباقئ ١ : ٥٠٣ .
(٥) فءال : آئفك ءءاءة ءءء ، والءمع الفءءوات مثل : قطاءة
وقطساءوات .

وانظر الصءاح ٦ : ٢٤٤٤ .

(٦) هنآئ ومرآئ أئ ءعل عئشئ مسرفئا ، أئ ءمءء العئشئة
مسءءسنا إلا أن الهمزة ءءفءت منه عءء اقءرانه بهنآئ فءلبا للمشاكلة .
وانظر ءاشفة ءاشفة السوءفئ على مءنى اللبئب ٢ : ٣٠٣ .

ويشترط في بقاء هذه الهمزة أيضا أن تكون اللام حرفا صحيحا
غير همزة .

فان توسطت بينهما الف شبه مفاعيل وجب تصحيح ثاني حرفي
العلة للبعده حينئذ عن الطرف ، كما في طواويس جمع طاووس .

فلما كانت كل من الواو والياء قريبة من الطرف قلبتا همزة ، كما
لو وقعتا طرفين ، وذلك اذا تطرفت احدهما بعد ألف زائدة حقيقة نحو :
دعاء وسماء وبناء وفناء . والأصل : دعاو ، وسماو ، وبنائى ، وفنائى ،
فأبدلت الواو والياء فيهن همزة ، أو حكما بأن كان بعد احدهما تاء
تأنيث أو علامة تثنية عارضتان نحو : بناءة مؤنث بناء ، وكساءين
تثنية كساء (٧) .

خامسا - مجاورة الواو للضممة :

من ذلك قول جرير :

٢٢ - أحب المؤقدين الى مؤسسى

وجعسدة اذا أضاءهما الوقود (٨)

(٧) راجع الأشموني ٤ : ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، والتبيان في اصراب
القران ١ : ٤٢٣ .

(٨) البيت - لجرير من قصيدة مدح بها هشام بن
عبد الملك الرواسي ، وموسى وجعدة : ولدا جرير ، وروى ابن جنى صدره
في سر الصناعة أحب المؤقدين بصيغة أفعل التفضيل ، فيكون
(أحب) مبتدأ مضافا الى (المؤقدين) بالجمع ، و (مؤسى) خبره ، وواو
ضم الغضائض وفي شرح تصريف المازني وفي المحتسب أحب
المؤقدان فتكون اللام في حوَاب قسم محذوف و (حب) للمدح
والتعجب ، وأصلها حبيب - بفتح العين - فعل متعد كقول قيلان
النهشلي :

فيه الله أو لا تمره ما حدثه ولا كان أدنى من عبده ومشرقة .

ثم نقل الهمزة من فعل - بالضم - للمدح للالحاق بنعم . و (المؤقدين)
فاعل ، حب ، (مؤسى وجعدة) هم المخصوصون بالمدح و (الهمزة) بمعنى عذرهم
و (أحب) ظرف متعلق بحب ، و (أضاءهما) بمعنى أثارهما وأظهاهما .
و (أضاء) لا تما ، يقال : أضاء الشيء بمعنى أشعه ، و الاسم الضياء .
و (الوقود) بالضم مصدر وقدت النار : أى اشتعلت ، و (الوقود)

(وى بهمز (المؤقدين) و (مؤسى) ، حكاة ابن جنى فى سر
الحسنة(٩) عن أبى على ، قال : وروى قنبل عن ابن كثير (بالسوق)
فهمزة الواو(١٠) .

ووجه ذلك أن الواو ، وإن كنت ساكنة فإنها قد جاورت ضمة
الميم ، فصارت الضمة كأنها فيها ، فمن حيث همزت الواو فى نحو (أقتت)
و (أجوة) ، لانضمامها كذلك كان همز الواو فى المؤقدين ومؤسى .

وقال فى المحتسب(١١) : همز الواو فى الموضعين جميعا من
البيت . لأنهما جاورتا ضمة الميم قبلهما فصارت الضمة كأنها فيهما .
والواو إذا انضمت ضمما لازما فهمزها جائز نحو (أقتت) فى وقتت ،
و (أجوه) فى وجوه(١٢) ، ونظائر ذلك كثير .

وقال ابن جنى فى شرح تصريف الساكنى(١٣) - بعد انشاء البيت :
(همز الواو الساكنة ، لأنه توهم الضمة قبلها فيها ، وإنما يجوز مثل هذا
الغلط منهم لما يستهويهم من الشبه ، لأنهم ليست لهم قياسات يعصمون

بافتح الحطب الذى يوقد ، وقد روى هنا بالوجهين ، وأريد به هنا
وقود نار القرى ، كما هو عادة العرب ، يوقد السكرم منهم نارا على
موضع عال ليهدى بها إليه الغريب والمسافر فيأتى إلى قراه . والشاعر
قد وصف ابنيه ونفسه بالسكرم ، حيث جعل محبته لهما من حين
اشتهارهما بالكرم .

انظر شرح ديوان جرير ص : ١٧٤ - شرح شواهد الشافعية
٤ : ٤٢٩ .

(٩) انظر سر صناعة الاعراب ص : ٩٠ .
(١٠) من قوله تعالى « ردها على فطرق مسحا بالسوق والأعناق »
آية : ٣٢ من سورة ص .
(١١) ١ : ٨٤ .

(١٢) من مواضع ابدال الواو همزة جوازاً ، أن تكون الواو،
مضمومة ضمة لازمة غير مشددة سواء كانت أول الكلمة نحو : أجوه
جمع وحه ، وأصله وجوه ، أم لم تكن فى أول الكلمة نحو : أدور جمع
دار ، وأنون جمع نار ، والأصل : أدور وأنون .
ونحو : سؤوق جمع ساق ، وقؤول مبالغة فى قائل .
(١٣) انظر المنصف ١ : ٢١١ .

بها ، وإنما يميلون الى طبائهم ، فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصرى
« وما تنزلت به الشياطين » (١٤) لأنه توهمه جمع التصحيح نحو :
الزيدون ، وليس منه .

وكذلك قراءته « ولا أدرا تكم به » (١٥) جاء به كأنه من درأته ،
وليس منه إنما هو من دريت الشيء : علمت به .

وكذلك قراءة من قرأ « عاداً لؤلى » (١٦) فهمز فهو خطأ منه بمنزلة
قول الشاعر :

لحسب المؤسدان الى مؤسى

فهمز الواو الساكنة ، لأنه توهم الضمة قبلها فيها ، ولهذا الغلط
فى كلامهم نظائر فإذا جاء فاعرفه لتستعمله كما سمعته ولا تقس عليه .

(١٤) الشعراء : ٢١٠

(١٥) من قوله تعالى « قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم
به » من الآية : ١٦ من سورة يونس ، وانظر معانى الفراء ١ : ٤٥٩ .

(١٦) من قوله تعالى « وإنه أهلك عبادة الأولى » آية : ٥٠ من
سورة النجم .

وفى البحر ٨ : ١٦٩ : وهمز قالون عين الأولى بدل الواو الساكنة ،
ولما لم يكن بين الضمة والواو حائل تخيل أن الضمة على الواو
فهمزها .

الفصل الرابع

القول بالمجاورة في القرآن الكريم

المبحث الأول

الجر على الجوار في العطف

ذهب كثير من العلماء الى أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف ، لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة .
ويرى فريق آخر أن العطف على الجوار ليس بممتنع أن يقع في القرآن الكريم ، بل ان ذلك وارد كثير .
ومن ذلك قوله تعالى :

« يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم الى الكعبين » (١) .
فقد قرأ نافع وابن عامر ، والكسائي ، وحفص بالنصب ، وقرأ الباقون بالخفض (٢) .

ومن هنا اختلفت كلمة العلماء في توجيه قراءة جر (الأرجل) أيكون الجر بسبب مجاورة (الرءوس) المجاورة ، وان اختلف الحكم ، فيكون العطف على (الرءوس) من ناحية اللفظ والمعنى للغسل .
وهؤلاء هم الذين قالوا بجواز الجر على الجوار في العطف ، ومن باب أولى فهو جائز عندهم في النعت .

أم أن (الأرجل) معطوفة على (الرءوس) عطفًا حقيقيًا باللفظ والمعنى ، وأما وجوب غسل الرجلين فيفهم ويؤخذ من اللغة وأحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - والاجماع .
وهؤلاء هم الرافضون لظاهرة الجر على الجوار في القرآن الكريم سواء كان ذلك في العطف أم في النعت .

(١) من الآية : ٦ من سورة المائدة .
(٢) انظر الكشف ١ : ٤٠٦ .

فممن قال بالرأى الأول : الزجاج ، والنحاس ، وأبو حيان
والألوسى .

وممن قل بالرأى الثانى : الفراء ، وأبو عبيدة ، والأخفش ،
والعكبرى .

أولا - أراء المجيزين :

١ - قال أبو عبيدة (٣) فى مجاز القرآن : (وأرجلكم) مجرورة
بالمجرورة التى قبلها ، وهى مشتركة بالكلام الأول من المغسول .

والعرب قد تفعل هذا بالجوار ، والمعنى على الأول ، فكان موضعه :
واغسلوا أرجلكم (٤) .

وقال الأخفش (٥) فى معانى القرآن (٦) : « وأرجلكم » بالنصب ،
حيث رد الى الغسل فى قراءة بعضهم ، لأنه قال : « فاغسلوا
وجرهمك » .

وقال بعضهم : (وأرجلكم) على المسح ، أى وامسحوا بأرجلكم ،
وهذا لا يعرفه الناس . وقال ابن عباس : « المسح على الرجلين يجرىء » .

ويجوز الجر على الاتباع ، وهو فى المعنى الغسل ، نحو : هذا
جرر ضرب خرب .

والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطراب ، ومثله قول العرب :

أكلت خبزاً ولبناً ، واللبن لا يؤكل .

(٣) هو معمر بن المثنى ولد سنة ١١٠ هـ ، وتوفى بين سنة
٢٠٩ ، ٢١٣ .

(٤) انظر مجاز القرآن ١ : ١٥٥ .

(٥) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة توفى ببغداد سنة ٢١٥ هـ .

(٦) انظر معانى القرآن ١ : ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

قال الشاعر :

٢٤ - ياليت زوجك قد غدا متقلدا سيفاً ورمحاً (٧)

وقال العكبري (٨) فى التبيان : (قريء (وارجلكم) بالجبر وهو مشهور - أيضا - كشهرة النصب وفيها وجهان :

أحدهما - أنها معطوفة على (الرموس) فى الاعراب ، والحكم مختلف ، فالرموس معسوحة ، والأرجل مفسولة وهو الاعراب الذى يقال فيه هو على الجوار . وليس بممتنع أن يقع فى القرآن لكثرتة .

والوجه الثانى - أن يكون جر الأرجل بجار مصدوف تقديره : وافعلوا بأرجلكم غسلا ، وحذف الجار وإبقاء الجر جائز .

قال الشاعر :

٢٥ - مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة

ولا ناصب الا ببسبين غسرابها (٩)

وقال زهير :

(٧) البيت لعبد الله الزبيرى القرشى ، شاعر خبيث ، كان مؤذيا لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - بلسانه ، ثم أسلم واعتذر اليه . والمعنى : متقلدا سيفاً وحاملاً رمحاً ، لأنه يقال : تقلد فلان سيفه ولا يقال : تقلد رمحه ، وإنما يقال : حمل رمحه .
انظر معانى الأخنس ١ : ٢٥٥ - معانى الفسراء ١ : ١٢١ -
الأمالى الشجرية ٢ : ٢٢١ .

(٨) هو أبو اليقضاء عبد الله الخريز بن الحسين توفى ببغداد سنة ٦١٦ هـ .

(٩) قاله الأصوص الريحى يهجو بنى يربوع يتسبهم الى الشوم وقلة الصلاح والخير ، وأنهم لا يصلحون أمر العشيرة اذا ما فسد ما بينهم ، فغرابهم لا ينبغ الا بالببين والفرقة .
والشاهد فيه حمل (ناصب) على المعنى ، أى ليسوا بمصلحين ولا ناصب .
انظر الكتاب ١ : ٣٠٦ - الخزانة ٢ : ١٤٠ .

٢٦ - يدألى الى لست بمدرك ما مضى

ولا سابق شيئا اذا كان جائيا(١٠)

فجر بتقدير الباء وليس بموضع ضرورة(١١) .

والزمخشري(١٢) وان لم يصرح فى هذه الآية بالجر على الجوار
الا ان ظاهر كلامه يفيد ذلك ، فقد قال فى الكشاف : (فان قلت : فما
تصنع بقراءة الجر ودخولها فى حكم المسح ؟ قلت : الأرجل من بين
الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها ، فكانت مظنة
الاسراف المذموم المنهى عنه ، فعطفت على الثالث للمسح لا لتمسح
ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها .

وقيل (الى الكعبين) فجاء بالغاية امامة لظن ظان يصحبها
ممسوحة ، لان المسح لم تضرب له غاية فى الشريعة(١٣) .

أراء المساعين :

قال الزجاج(١٤) فى معانى القرآن(١٥) : (قريء وأرجلكم)
بالنصب ، وقد قرئت بالخفض ، وكلا الوجهين جائز فى العربية .

فمن قرأ بالنصب فالمعنى : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى
المرفق ، وأرجلكم الى الكعبين ، وامسحوا برءوسكم على التقديم
والتأخير ، والواو جائز فيها ذلك ، كما قال - جل وعز - يا مريم
اقنتى لربك واسجدى واركعى مع الراكعين(١٦) .

(١٠) استشهد به سيبويه على صحة الحمل على المعنى فان معناه :
لست بمدرك ولا سابق .

والمعنى : أن الانسان لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا .

انظر الكتاب ١ : ٣٠٦ - ديوان زمير ص : ٢٨٧ .

(١١) انظر التبيان ١ : ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(١٢) هو محمود بن عمر جاد الله الزمخشري ، ولد بزمخشري بلد
بخوارزم توفى سنة ٥٣٨ هـ .

(١٣) انظر الكشاف ١ : ٣٢٦ .

(١٤) هو أبو اسحاق إبراهيم بن السرى ، ولقب بالزجاج ، لانه

كان يخرط الزجاج توفى ببغداد سنة ٣١٠ هـ .

(١٥) انظر معانى القرآن وعرابه للزجاج ٢ : ١٦٧ وما بعدها .

(١٦) آل عمران : ٤٣ .

والعنى : واركعى واسجدى ، لأن الركوع قبل السجود .
ومن قسراً (وأرجلكم) بالجر عطف على الرءوس ، وقال بعضهم :
نزل جبريل بالمسح والسنة الغسل (١٧) .

وقال بعض اهل اللغة : هو جر على الجوار .

فأما الخفض على الجوار فلا يكون فى كلمات الله .

ويجوز (وأرجلكم) بالجر على معنى واغسلوا ، لأن قوله (الى
الكعبين) قد دل على ذلك كما وصفنا ، وينسق بالغسل على المسح
كقول الشاعر :

يا ليت بعلك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا (١٨)

المعنى : متقلدا سيفا وحاملا رمحا .

وكذلك قال الشاعر :

٢٧ - علفتها تبنا وماء باردا حتى شئت همالة عيناما (١٩)

المعنى : وسقيتها ماء باردا) .

وقل النحاس (٢٠) فى اعراب القرآن (٢١) : (ذهب الألف
رأبو عبيدة (٢٢) الى أن الخفض على الجوار ، والمعنى للغسل .

(١٧) يريد أن السنة هى التى بينت الغسل ، أما القبان فجاء
بالمسح .

(١٨) البيت لعبد الله الزبيرى ، وتقديم الكلام عنه عند الشاهد
رقم (٢٤) .

(١٩) يزوى قبيل صدره لما حططت الرجل عنها وأردا
وعلفتها : أظلمتها وقدمت لها ما تأكله - تبنا : هو قصب الزرع
بعد أن يداس - شئت : بمعنى بدت - همالة : صيغة مبالغة أى أنهبرت
وقاضت به وكثر نزوله منها - الرجل : متاع المسافر - وأردا : أى
مواظبا لما قصدت اليه بسفرى وبالغا أياه .

انظر معانى الفراء ٣ : ١٢٤ - أوضح المسالك ٢ : ٥٦ .
(٢٠) هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصرى توفى سنة ٨٢٢٧
بالقاهرة .

(٢١) انظر اعراب القرآن للنحاس ١ : ٤٨٥ .

(٢٢) انظر مجاز القرآن ١ : ١٥٥ .

قال الاخفش : ومثله « هذا جمر ضب خسرپ » وهذا القول غلط
عظيم ونظيره الاقواء (٢٢) .

ومن أحسن ما قيل : أن المسح والغسل واجبان جميعا ، والمسح
واجب على قراءة من قرأ بالخفض ، والغسل واجب على قراءة من قرأ
بالنصب ، والقراءتان بمنزلة آيتين) .

وقال أبو حيان في البحر (٢٤) : (والظاهر من هذه القراءة اندراج
الأرجل في المسح مع الرأس . وروى وجوب مسح الرجلين عن ابن
عباس وائس وعكرمة والشعبي وأبي جعفر الباقر ، وهو مذهب الامامية
من الشيعة .

ومن أوجب الغسل تأول أن الجمر هو خفض على الجوار ، وهو
تأويل ضعيف جدا ، ولم يرد الا في النعت حيث لا يلبس على خلاف فيه
قد تقرر في العربية) .

وقال الألويسي (٢٥) : في روح المعاني (٢٦) : (قرأ نافع وابن عامر
والكسائي ويعقوب وحفص (وارجلكم) بنصب اللام .

وقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وعاصم (وارجلكم) بخفض
السلام .

ومن هنا اختلف الناس في غسل الرجلين ومسحهما .

قال الامام الرازي (٢٧) : نقل القفال في تفسيره عن ابن عباس
وائس ابن مالك وعكرمة والشعبي أن الواجب فيها المسح ، وهو مذهب
الامامية .

(٢٣) هو اختلاف حركة الروى المطلق بالضم والكسر .

(٢٤) انظر البحر المحيط ٣ : ٤٢٧ .

(٢٥) هو أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألويسي البغدادي

المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ .

(٢٦) ٦ : ٧٣ وما بعدها الى ص : ٧٨ .

(٢٧) هو أبو عبد الله محمد بن حسين القرشي الطبرستاني الأصل

الشافعي المذهب المفسر المتكلم الأصولي توفي في سنة ٦٠٦ هـ .

وقال جمهور الفقهاء والمفسرين: فرضهما الغسل .

وجبة القائلين بالمسح قراءة الجسر ، فانها تقتضى كون الأرجل معطوفة على الرءوس فسكما وجب المسح فيها وجب المسح على الأرجل .
وقول من قال : ان الواجب فى الأرجل الغسل - وانما جرت على الجوار - باطل من وجوه :

أولها - أن الجر على الجوار محدود من اللحن الذى قد يتحمل لأجل الضرورة فى الشعر ، وكلام الله تعالى يجب تنزيهه عنه .

وثانيها - أن الجر انما يصار اليه حيث حصل الأمن من الالتباس ، وفى الآية الأمن من الالتباس غير حاصل .

وثالثها - أن الجر بالجوار انما يكون بدون حرف العطف ، وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب .

ومن العلماء من ردوا قراءة النصب الى قراءة الجسر ، فقالوا : انها تقتضى المسح أيضا ، لأن العطف حينئذ على الرءوس لقربه فيتشاركان فى الحكم ، وهذا مذهب مشهور للنحاة

ثم قال الامام(٢٨) : واعلم انه لا يمكن الجواب عن هذا الامن وجهين :

الأول - أن الأخبار الكثيرة وردت بإيجاب الغسل ، والغسل مشتمل على المسح ولا ينعكس ، فكان الغسل أقرب الى الاحتياط ، فوجب التصير اليه ، وعلى هذا يجب القطع بان غسل الأرجل يقوم مقام مسحها .

والثانى - أن فرض الأرجل محدود الى الكعبيين ، والتحديد انما جاء فى الغسل لا فى المسح .

والقراءتان متواترتان باجماع الفريقين بل باطباق أهل الاسلام

(٢٨) يعنى : الفخر الرازى ، وانظر التفسير الكبير ١٠ : ١٥٤ ، ١٥٥ .

كلهم • ومن القواعد الأصولية عند الطائفتين أن القراءتين المتواترتين إذا تعارضتا في آية واحدة فلهما حكم آيتين ، فلا بد لنا أن نسعى ونجتهد في تطبيقهما أولا مهما أمكن . لأن الأصل في الدلائل الاعمال دون الاهمال كما تقرر عند أهل الأصول •

ثم نطلب بعد ذلك الترجيح بينهما ، فإن لم يتيسر لنا الترجيح بينهما فنتركهما ونتوجه إلى الدلائل الأخرى من السنة •

وقد ذكر الأصوليون أن الآيات إذا تعارضت بحيث لا يمكن التوفيق تم الترجيح بينهما يرجع إلى السنة ، وأن تعارضت السنة كذلك نرجع إلى أهوال الصحابة وأهل البيت ، أو نرجع إلى القياس عند القائلين بأن قياس المجتهد يعمل به عند التعارض •

فلما تأملنا في هاتين القراءتين في الآية وجدنا التطبيق بينهما بقواعدنا من وجهين :

الأول - أن يحمل المسح على الغسل كما صرح به أبو زيد الأنصاري (٢٩) وغيره من أهل اللغة ، فيقال للرجل إذا توضأ تمسح ، ويقال : مسح الله تعالى ما بك أي أزال عنه المرض ، ومسح الأرض المطر إذا غسلها •

فإذا عطفت الأرجل على الرموس في قراءة الجر لا يتعين كونها ممسوحة بالمعنى الذي يدعيه الشيعة • واعترض على ذلك من وجوه :

أولها - أن فائدة اللفظين في اللغة والشرع مختلفة ، وقد فرق الله تعالى بين الأعضاء المغسولة والممسوحة ، فكيف يكون معنى الغسل والمسح واحدا ؟

وثانيها - أن الأرجل إذا كانت معطوفة على الرموس ، وكان الغرض في الرموس المسح الذي ليس يغسل بلا خلاف - وجب أن يكون حكم الأرجل كذلك ، والا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز •

(٢٩) هو سعيد بن أوس أبو زيد الأنصاري كان كثير الرواية عن العرب ، ونواجره مشهورة توفي سنة ٢١٥ هـ •

وثالثها - انه لو كان المسح بمعنى الغسل يسقط الاستدلال على الغسل بخبر انه - صلى الله عليه وسلم غسل رجله ، لأنه على هذا يمكن أن يكون مسحها ، يسمى غسلا .

ورابعها - ان استشهاد أبي زيد بقولهم : تمسحت للصلاة لا يجدى نفعا ، لاحتمال انهم لما أرادوا ان يخبزوا عن الطهور بلفظ موجز ، ولم يجز أن يقولوا : تغسلت للصلاة ، لأن ذلك يوهم الغسل ، قالوا بدنه : تمسحت لأن المغسول من الأعضاء مسح أيضا ، فتجاوزوا بذلك تعويلا على فهم المراد ، وذلك لا يقتضى أن يكونوا جعلوا المسح من أسماء الغسل .

وأجيب عن الأول - باننا لا ننكر اختلاف فائدة اللفظين لغة وشرعا ، ولا تفرقة الله تعالى بين الغسول والمسح من الأعضاء ، لكننا ندعى أن حمل المسح على الغسل فى بعض المواضع جائز ، وليس فى اللغة والشرع ما يباه ، على انه قد ورد ذلك فى كلامهم .
وعن الثانى - باننا نقدر لفظ امسحوا قبل أرجلكم - أيضا - وإذا تعدد اللفظ فلا بأس بأن يتعدد المعنى ولا محذور فيه .

وقد نقل شارح زبدة الأصول من الامامية ان هذا القسم من الجمع بين الحقيقة والمجاز جائز بحيث يكون ذلك اللفظ فى المعطوف عليه بالمعنى الحقيقى ، وفى المعطوف بالمعنى المجازى .

وقالوا فى آية « لا تقربوا الصلاة وانتم مسكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابرى سبيل » (٣٠) .

ان الصلاة فى المعطوف عليه بالمعنى الحقيقى الشرعى - وهو الأركان المخصوصة - وفى المعطوف بالمعنى المجازى وهو المسجد ، فإنه محل الصلاة .

وبذلك فسر الآية جمع من مفسرى الامامية وفقهائهم ، وعليه فيكون هذا العطف من عطف الجمل فى التحقيق ، ويكون المسح المتعلق بالردوس بالمعنى الحقيقى ، والمسح المتعلق بالأرجل بالمعنى المجازى .

(٣٠) النساء : ٤٣ .

ولا يشكل أن في الآية حينئذ إبهاما - ويبعد وقوع ذلك في التنزيل - لانا نقول : ان الآية نزلت بعدما فرض الوضوء ، وعلمه - عليه الصلاة والسلام - روح القدس اياه في ابتداء البعثة بسنين ، فلا بأس أن يستعمل فيها هذا القسم من الإبهام ، فان المضامطين كانوا عارفين بخصيية الوضوء ولم تتوقف معرفتهم بها على الاستنباط من الآية .

ولم تنزل الآية لتعليمهم ، بل سورتها لإبدال التيمم من الوضوء والغسل في الظاهر ، والغالب فيما يذكر لذلك عدم البيان المشيع .

وعن الثالث - بأن حمل المسح على الغسل لداع لا يستلزم حمل الغسل على المسح بغير داع ، فكيف يسقط الاستدلال ؟ سبحانه الله تعالى هذا هو العجب العجاب .

وعن الرابع - بأننا لا نسلم أن العدول عن غسلت لإيهامه الغسل ، فان تمسحت يوهم ذلك أيضا بناء على ما قاله من أن المغسول من الأعضاء ممسوح أيضا ، سلمنا ذلك لكننا لم نقتصر في الاستشهاد على ذلك ويكنى مسح الأرض المطر في الفرض .

الوجه الثاني - أن يبقى المسح على الظاهر ، وتجعل الأرجل على تلك القراءة معطوفة على المغسولات ، كما في قراءة النصب ، والجر للمجاورة .

وقد سبق رد هذا قول عند بداية كلام الأوسى المتقدم .

وبعد ... فانا أرى أن ما ذهب إليه الزجاج والنحاس وأبو حيان والأوسى - من وجوب تنزيله كلام الله تعالى عن مثل ظاهرة الجر على الجوار في العطف - هو الحق الذي يجب أن نتبعه ، فان القرآن الكريم ما ينبغي أن يقال في شأنه مثل ذلك .

ثم ان الجر على الجوار انما يصادر اليه حيث حصل الأمن من اللبس ، وفي الآية الأمن من اللبس غير حاصل ، فقد يوهم بأن الأرجل ممسوحة لا مغسولة .

وجمهور العلماء على أن الجر على الجوار انما يكون بدون حرف

العطف ، وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب ، إذ أن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة .

وعلى ذلك فإن قراءة من قرأ (وارجلكم) بجر اللام ، إنما هي بالعطف على قوله (برءوسكم) على أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل .

وقال أبو زيد الأنصاري : المسح خفيف الغسل .

وكان أبو زيد من الثقات الأثبات في نقل اللغة ، وهو من شيوخ سيبويه .

والذي يدل على ذلك قولهم : تمسحت للصلاة أي توضأت والوضوء يشتمل على ممسوح وممسول .

والسر في ذلك أن التوضيء لا يقنع بصب الماء على الأعضاء حتى يمسحها مع الغسل ، فلذلك سمي الغسل مسحاً ، فالرأس والرجل ممسوحان ، إلا أن المسح في الرجل المراد به الغسل لبيان السنة ، ولولا ذلك لكان محتملاً .

والذي يدل على أن المراد به الغسل ورود التصديده في قوله (الى الكعبين) والتحديد إنما جاء في الممسول لا في الممسوح .

وقيل بالجر على الجسوار في العطف في « وحسور عين » من قوله تعالى :

« والسابقون أولئك المقربون في جنات النعيم ثلثة من الأولين وقليل من الآخرين على سرن موضونة متكئين عليها متقابلين يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحسور عين » (٣١) .

في النشر (٣٢) : قرأ الجمهور برافع (وحسور عين) وقرأ أبو جعفر وحسرة والكسائي بخفض الاسمين .

(٣١) آية : ١٠ - إلى ٢٢ من سورة الواقعة .

(٣٢) انظر طيبة النشر في القراءات العشر ٢ : ٢٥٤ .

وبسبب قراءة الخفض وقع الخلاف بين العلماء ، فمنهم من قال :
ان قوله تعالى (وحرور عين) بالجر معطوفة على قوله (ياكواب) فيكون
الجر على الاتباع في اللفظ ، وان اختلف المعنى ، وهذا هو الجسر على
الجوار ، ومن ذهب الى ذلك الفراء والمكبري .

ومنهم من قال يعطف (وحرور عين) على (جنات) فيكون العطف
باللفظ والمعنى ، وعليه فالمسألة ليست من باب المجاورة .
ومن هؤلاء الزمخشري في احد قوليه ، والألوسي .

اولا - القائلون بالعطف على اللفظ دون المعنى :

قال الفراء في معاني القرآن : قرأ اصحاب عبد الله (وحرور عين) .
بالجر ، وهو وجه العربية ، وان كان اكثر القراء على الرفع ، لانهم
هابوا ان يجعلوا الحور العين يطاق بهن ، فرفعوا على قولك : ولهم
حور عين ، او عندهم حور عين .

والخفض على ان تتبع آخر الكلام باوله ، وان لم يحسن في اخره
ما حسن في اوله ، أنشدني بعض العرب :

٢٨ - اذا ما الغاينيات برزن يوحسا

وزججن الصواب والعيسونا (٢٣)

فالعين لا تزجج وانما تكحل ، فردها على الحواجب ، لان المعنى
يعرف .

وأنشدني آخر :

واقيت زوجك في الوضي متقلدا سيفا ورمحا (٢٤)

(٢٣) البيت للراعي النعميري ، وانظر الدرر اللوامع ١ : ١٩١ .

(٢٤) يروي الشطر الاول هكذا

يا ليت زوجك قد غدا

والبيت لعبد الله الزيمري ، وتقسم الكلام عنه عند الشاهد

رقم (٢٤) .

وأشددنى بعض بنى دبير .:

علفتها تبنا ومساء باردا حتى شئت همالة عيناها (٣٥)

والماء لا يعتلف ، إنما يشرب ، فجعله تابعا للتين .

ولقد كان ينبغي لمن قرأ « وحوور عين » بالرفع - أن يقول (وفاكهة
ولحم طير) ، لأن الفاكهة واللحم لا يطاف بهما ، فلا يطاف إلا بالخمير
وحدها (٣٦) .

وقال العكبري في التبيان عند اعراب هذه الآية (قوله تعالى « وحوور
عين » على قراءة الجر معطوف على قوله (بأكواب وأباريق) . والمعنى
مختلف إذ ليس المعنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين) .

ثانيا - القائلون بالعطف على اللفظ والمعنى :

قال الزمخشري في الكشاف (٣٧) : (قرئ « وحوور عين » بالرفع
على وفيها حور عين ، وبالجر عطفًا على (جنات النعيم) كأنه قال : هم
في جنات النعيم وفاكهة ولحم حور .

أو على (أكواب) لأن معنى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب)
ينعمون بأكواب) .

وقال الأوسى في روح المعاني (٣٨) : (وقرأ السلمي والحسن
والأعمش والكسائي (حوور عين) بالجر .

وخرج على العطف على (جنات النعيم) وفيه مضاف محذوف ،
كأنه قيل : في جنات وفاكهة ولحم ومصاحبة حور .

وذهب إلى العطف المذكور الزمخشري ، وتعقبه أبو حيان فقال :
فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط بعبءه ببعض ، وهو فهم أعجمي . وليس كما
قال كاملا يخنى) .

(٣٥) تقدم الكلام منه عند الشاهد رقم (٢٧) .

(٣٦) انظر معاني القرآن للزراء ٣ : ١٢٣ - ١٢٤ .

(٣٧) انظر الكشاف ٤ : ٥٤ .

(٣٨) انظر روح المعاني ٢٧ : ١٢٨ .

وما ذهب اليه الزمخشري والألوسی من أن قوله تعالى (وحور عين)
- بالجر - قد عطف على قوله (جنات النعيم) هو الراجح .

وذلك لما يأتي :

أولاً - أن العطف في مثل هذه الحالة يكون باللفظ والمعنى ، وعليه
قلسنا بحاجة الى تقدير وتأويل .

ثانياً - أن العطف على قوله تعالى (ياكواب وأباريق) إنما يكون
في اللفظ دون المعنى ، لأن الولدان لا يطوفون بهم طوافهم بالأكواب .

ثالثاً - إذا كان الجمهور قد رفضوا الجر على الجوار في قوله
(وأرجلكم) .

من قوله تعالى (وامسحوا برءوسكم وأرجلكم الى الكعبين)(٣٩)
وذلك بسبب وجود حاجز بين المعطوف والمعطوف عليه وهو الواو .

فمن باب أولى يكون عطف (وحور عين) - بالجر - على (ياكواب
وأباريق) أشد امتناعاً ، إذ أن الفاصل هنا أكثر من جملة ، وهو مانع من
الجر على جوار ، أو على الأقل يضعفه .

ما يندرج تحت حكم المجاورة :

مما يعطى حكم المجاورة ، صرف ما لا ينصرف للتناسب ومن ذلك
قوله تعالى :

« أنا اعتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا وسعيراً » (٤٠) .

قال النحاس(٤١) : (والحجة لمن نون (سلاسلًا) ما حكاه الكسائي
وفيره من الكوفيين أن العرب قد تصرف كل ما لا ينصرف إلا الفعل
منه(٤٢) فهذه حجة .

(٣٩) من الآية : ٦ من سورة المائدة .
(٤٠) آية : ٤ من سورة الأنسان .
(٤١) انظر اعراب القرآن للنحاس ٣ : ٥٧٣ .
(٤٢) يريد (أفعل التفضيل) .

وحجة أخرى أن بعض أهل النظر يقول : كل ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام ، لأن الشعر أصل كلام العرب .

وحجة ثالثة - نه لما كان الى جانبه جمع ينصرف فأتبع الأول
الثانى) .

وقال الزمخشري(٤٣) : (وقرىء (سلاسل) بالتثوين ، وفيه وجهان :
أحدهما - أن تكون هذه النون بدلا من حرف الاطلاق ، ويجرى
الوصل مجرى الوقف .

والثانى - أن يكون صاحب قراءة التثوين ممن ضرى برواية
الشعر ، ومرن لسانه على صرف غير المنصرف) .

وقال الأوسى(٤٤) : (وقرىء نافع والكسائى وأبو بكر والأعمش
(سلاسل) بالتثوين وصلا ، وبالألف المبدله منه وقفا .

وبعد ذلك اعترض على الزمخشري الذى جاوز وجهين في
التثوين :

أحدهما - أن تكون هذه النون بدلا عن حرف الاطلاق ، ويجرى
الوصل مجرى الوقف .

والثانى - أن يكون صاحب القراءة ممن ضرى برواية الشعر ،
ومرن لسانه على صرف غير المنصرف .

وقد ضعف الأوسى الوجهين السابقين :

أما الأول - فان الأبدال من حروف الاطلاق في غير الشعر قليل
كيفوضم اليه اجراء الوصل مجرى الوقف .

وأما الثانى - فله تجويز القراءة بالتشبهى دون سداد وجهها
في العربية .

والوجه : انه لقصد الازدواج والمشاكله) .

(٤٣) انظر الكشاف ٤ : ١٩٥ .

(٤٤) انظر روح المعانى ٢٩ : ١٥٣ .

المبحث الثاني

الجر على الجوار في النعت

الجر على الجوار في النعت في القرآن محل خلاف - أيضا - بين العلماء ، فمنهم من أجازة ، ومنهم من منعه .

فمن أجاز : الفراء والعكبري ، ومن منع ابن جنى والنحاس والأوسى .

ومن الآيات التي ظاهرها يفيد الجر على الجوار في النعت قوله تعالى :

« والى مدین أخاهم شعبیا قال یا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غیره ولا تنقصوا المکیال والمیزان انی اراکم بخیر انی أخاف علیکم عذاب یوم محیط » (١) .

قال العکبری (٢) : (ومن الجوار في الصفات قوله « عذاب یوم محیط » والیوم لیس بمحیط ، وإنما المحیط العذاب) .

وقال الأوسى (٣) : (والحاصل أن احاطة الیوم تدل على احاطة کل ما فيه من العذاب ، وأما احاطة العذاب على قوم فقد یكون بأن یصیب کل فرد منهم نوعا من أنواع العذاب) .

وأما فیما نحن فیه ، فیدل على احاطة أنواع العذاب المشتمل علیها الیوم بكل فرد ، ولا شك فی ابلغیة هذا .

وقال بعض المحققین فی بیان ابلغیة : ان الیوم زمان لجمیع

(١) هود : ٨٤ .

(٢) انظر التبیان ١ : ٤٢٣ .

(٣) انظر روح المعانی ١٢ : ١١٥ .

الحوادث ، فيوم العذاب زمان جميع انواع العذاب الواقعة فيه ، فاذا كان محيطا بالمعذب فقد اجتمع انواع العذاب له •
ومن ذلك قول الشاعر :

٢٩ - ان السرورة والسماحة والنسدى

في قبلة ضسريت على ابن الحشرج

فان وقوع العذاب في اليوم ، كوجود الأوصاف في القبة •

وجعل اليوم محيطا بالمعذب كضرب القبة على المدوح ، فكما أن هذا كناية عن ثبوت تلك الأوصاف له كذلك ذلك كناية عن ثبوت انواع العذاب للمعذب) •

وقال الزمخشري(٤) : (فان قلت : وصف العذاب بالاحاطة ابلغ أم

وصف اليوم بها ؟

قلت : بل وصف اليوم بها ، لأن اليوم زمان يشتمل على الحوادث فاذا احاط بعذابه فقد اجتمع للمعذب ما اشتمل عليه منه كما اذا احاط بنعيمه) •

وقال تعالى « مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف لا يقدرون مما كسبوا على شيء ذلك هو الضلال البعيد » (٥) •

قال القراء(٦) : (وقال تعالى « في يوم عاصف » فجعل العصفوف تابعا لليوم في اصراجه ، وانما العصفوف للريح ، وذلك جائز على جهتين :

احدهما - أن العصفوف وان كان للريح فان اليوم يوصف به ، لأن الريح فيه تكون ، فجاز أن تقول : يوم عاصف ، كما تقول : يوم بارد ، ويوم حار ، وقد ائتدنى بعضهم :

(٤) انظر الكشاف ٢ : ٢٨٥ •

(٥) آية : ١٨ من سورة ابراهيم •

(٦) انظر معاني القراء ٢ : ٧٣ وما بعدها •

٣٠ - يومين غيمين ويوما شمسا

- فوصف اليومين بالغيمين ، وإنما يكون الغيم فيهما .
- والوجه الآخر - أن يريد في يوم عاصف الريح ، فتحذف الريح ، لأنها قد ذكرت أول الكلمة .

قال الشاعر :

فيضحك عرفان الدروع جلودنا

إذا جاء يوم مظلم الشمس كاسف

يريد كاسف الشمس فهذان وجهان •

- وأن نويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصة ، فلما جاء بعد اليوم أتبعته أعراب اليوم ، وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه) .

وقال العكبري(٧) : (ومن الجوار في الصفات قوله تعالى « في

يوم عاصف » واليوم ليس بعاصف ، وإنما العاصف الريح) •

وقال النحاس(٨) : (قوله تعالى « في يوم عاصف » على النسب

- عند البصريين بمعنى ذي عاصف ، ثم ذكر قول الفراء المتقدم ، وجوازه أن يكون (عاصف) صفة ليسوم بمعنى في يوم عاصف ، أو صفة للريح خاصة ، فلما جاء بعد اليوم أتبعته أعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض) .

وبعد ذلك رد النحاس على كلام الفراء المتقدم قائلا : هذا مما

لا ينبغي أن يحمل كتاب الله - جل وعز - عليه •

وقد ذكر سييويه أن هذا من العرب غلط ، واستدل بأنهم إذا ثنوا

قالوا : هذان جحرا ضب خريان ، لأنه قد استبان بالثنوية والتوحيد) •

(٧) انظر التبيان ١ : ٤٢٣ •

(٨) انظر أعراب القرآن للنحاس ٢ : ١٨١ •

وقال الألويسي(٩) : (وقيل : ان (عاصف) صفة (الرياح) الا انه جر على الجوار .

وفيه انه لا يصح وصف الرياح به ، لاختلافهما تعريفاً وتكبيراً) .
ومن الجر على الجوار في الصفة قوله تعالى :
« ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين » (١٠) .

وقد اختلفت كلمة الغراء حول هذه الآية ، فعندما كان في معرض الحديث عن معنى قوله تعالى «اشتدت به الرياح في يوم عاصف» (١١) أجاز جر (عاصف) على الجوار ، وان كانت صفة للرياح ، وأضاف قائلاً :
ومما يرويه نحويونا الأولون أن العرب تقول : هذا حجر ضرب خرب يجر (خرب) والوجه الرفع .

ثم استدل على ذلك بقوله : وقد نكر عن يحيى بن وثاب انه قرأ
« ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين » فخفض (المتين) وبه اخذ الأعمش ،
والوجه أن يرفع (المتين) (١٢) .

ويفهم من استدلال الغراء المتقدم انه أجاز أن يكون (المتين) بالجر صفة لقوله تعالى (الرزاق) وكان حقها الضم الا انها جرت مجاورتها
المجـرور .

وعندما تكلم عن قوله تعالى « ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين » وجدناه لم يتعرض لظاهرة المجاورة ، ووجه قراءة جر (المتين) على انها صفة لقوله تعالى (القوة) .

قال الغراء في معاني القرآن (١٣) : (قرأ يحيى بن وثاب (المتين) بالخفض جعله من نعت (القوة) وان كانت انثى في اللفظ ، فانه ذهب الى الحبل والى الشيء المقتول .

(٩) انظر روح المعاني ١٣ : ٢٠٤ .

(١٠) آية : ٥٨ من سورة الذاريات .

(١١) من الآية : ١٨ من سورة ابراهيم .

(١٢) انظر معاني الغراء ٢ : ٧٥ .

(١٣) انظر معاني الغراء ٣ : ٩٠ .

أنشدنى بعض العرب :

٣٦ - لكل دهر قد لبست أثوبا من ربطة واليمنة المعصبا (١٤)

فجعل المعصب نعتا لليمنة ، وهى مؤنثة فى اللفظ ، لأن اليمنة ضرب وصنف من الثياب فذهب اليه) .

وقال ابن جنى (١٥) : (قرأ يحيى والأعمش « ذو القوة المتين » ويحتمل أمرين :

أحدهما - أن يكون وصفا للقوة فنذكره على معنى الحبل ، يريد قوى الحبل ، لقوله « فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها » (١٦) .

والآخر - أن يكون أراد الرفع وصفا للرزاق ، إلا أنه جاء على لفظ القوة لجوارها آياه على قولهم : هذا جحر ضب خرب .

وعلى أن هذا فى النكرة - على ما فيه - أسهل منه فى المعرفة ، وذلك أن النكرة أشد حاجة الى الصفة ، فيقدر قوة حاجتها اليها فتشبهت بالاقرب اليها ، فيجوز هذا جحر ضب خرب ، لقوة حاجة النكرة الى الصفة .

فأما المعرفة فتقل حاجتها الى الصفة فبسبب ذلك لا يسوغ التشبهت بما يقرب منها لاستغنائها فى غالب الأمر عنها ، إلا ترى أنه قد كان يجب إلا توصف المعرفة ، لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بعد ، فجاز وصفها ، وليس كذلك النكرة ، لأنها فى أول وضعها محتاجة الى الصفة لابهامها .

(١٤) قاله معروف بن عيسد الرحمن ، وقيل : حميد بن ثور ، ويروى عجزه :

حتى اكتسى الرأس قنساعا أشهبيا

و (الربطة) الملاعة إذا كانت قطعة واحدة . والمعصب : المعمم الذى يحيط بالرأس .

وانظر الأشمونى ٤ : ١٢٢ .

(١٥) راجع المحتسب ٢ : ٢٨٩ .

(١٦) من الآية : ٢٥٦ من سورة البقرة .

فن قلت : ان (القوة) مؤنثة ، و (المتين) مذكر فكيف جاز أن تجريها
عليها على الخلاف بينهما ؟ 1

قيل : قد تقدم أن القوة هنا انما الفهوم منها الحبل على ما تقدم ،
فكانه قال : ان الله هو الرزاق ذو الحبل المتين وهذا واضح .

وأیضا فان (المتين) فعيل ، وقد كثر مجيء فعيل مذكرا وصفا للمؤنث،
كقولهم : حلة خصيف(١٧) ، وناقاة حسيير(١٨) .

وقال الالكوسى(١٩) : (وقرأ الأعمش وابن وثاب (المتين) بالجر
وخرج على انه صفة (القوة) .

وجاز ذلك مع تذكيره ، لتأويلها بالافتقار ، أو لكونه على زنة
المصادر التي يستوى فيها المذكر والمؤنث ، أو لاجرائه مجرى فعيل
بمعنى مفعول) .

وبعد ... فقد عرضنا اقوال العلماء فيما يتعلق بالجر على
الجوار في النعت ، وعرفنا أن منهم من أجاز ، ومنهم من منع .

وانا أؤيد وأرجح رأي من منع على أساس ان الجر على الجوار
لا ينبغي أن يكون في كلمات الله - عز وجل - .

وأیضا فان المعنى يكون واضحا وظاهرا من غير اللجوء الى مثل
هذه الظاهرة ، ففي الآيات المتقدمة اذا جعلنا (محيط) في الآية الأولى
صفة لقوله تعالى (يوم) فان الكلام يكون صحيحا ، بل ان ذلك أبلغ من
جعله صفة للعذاب ، كما تقدم .

وكذا يصح لنا ان نجعل (عاصف) في الآية الثانية صفة لقوله
(يوم) فان اليوم يوصف به ، لأن الريح فيه تكون ، أو أن يجعل (عاصف)
على النسب بمعنى ذي عاصف .

(١٧) حلة خصيف : ذات لونين : أبيض وأسود .

(١٨) ناقاة حسيير : مجهدة .

(١٩) انظر روح المعاني ٢٧ : ٢٤ .

وفى الآية الثالثة يصح المعنى بجعل (المتين) على قراءة الجر صفة
لقوله تعالى (القوة) على أن (القوة) بمعنى الحبل ، أو بمعنى الاقتدار ،
أو كونه من الأوصاف التي يستوي فيها الذكر والمؤنث ، أو لاجرائه مجرى
فعليل بمعنى مفعول •
وبالإضافة إلى ما تقدم نجد أن (الريح) معرفة ، و (عاصف) نكرة ،
والمعرفة لا توصف بنكرة •

المبحث الثالث

الجوار بين الواو والضمة

يترتب على مجاورة الواو للضمة التي قبلها قلب الواو همزة - جوازاً - على تقدير أن هذه الواو لما جاورت المضموم فكان الضمة فيها . والنحاة يبدلون من الواو المضمومة همزة ، كما قالوا في وجوه أجوه ، وهذا قياس نحوي محل اتفاق بين جمهور العلماء ، فما جاء منه في القرآن يكون مقبولاً وسائغاً .

ومن الآيات التي وردت في ذلك :

قوله تعالى :

« الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ

هُمْ يُوقِنُونَ » (١) .

قال الزمخشري (٢) : (قرأ أبو حية النميري (يوقنون) بالهمزة ، جعل الضمة في جوار الواو ، وكأنها فيه ، فقلبها قلب واو (وجوه)) .

وقال أبو حيان (٣) : (قرأ الجمهور (يوقنون) بواو ساكنة بعد الياء ، وهي مبدلة من ياء ، لأنه من أيقن .

وقرأ أبو حية النميري بهمزة «ساكنة بدل الواو ، وذكر أصحابنا أن هذا يكون في الضرورة . ووجه هذه القراءة بأن هذه الواو لما جاورت المضموم فكان الضمة فيها ، وهم يبدلون من الواو المضمومة همزة فقد

(١) آية : ٤ من سورة البقرة .

(٢) الكشاف ١ : ١٣٨ .

(٣) البحر ١ : ٤٢ .

قالوا في وجوه و وقتت : أجوه و اقتت ، فأبدلوا من هذه همزة إذ قدروا الضمة فيها) .

وقال الألويسي(٤) : (وقرأ النميري (يؤقنون) بهمزة ساكنة بدل الواو . وشاع عندهم أن الواو إذا ضمت ضمة غير عارضة ، كما فصل في العربية يجوز ابدالها همزة ، كما قيل في وجوه جمع وجه (أجوه) .

فلعل الإبدال هنا مجاورتها للمضموم فأعطيت حكمة) .

ومن ذلك قوله تعالى :

« ردها على فطرق مسحا بالسوق والأعناق »(٥) .

قال الزهخشري(٦) : (من ترأ (بالمسوق) فقد جعل الضمة في السين كأنها في الواو للتلاصق ، كما قال الشاعر :

أحب المؤمنين إلى مؤسي(٧)

وقال الألويسي(٨) (قرأ ابن كثير (بالمسوق) بهمزة ساكنة ، قال أبو علي : وهي ضمنية لكن وجهها في القياس أن الضمة لما كانت تلي الواو قدر أنها عليها كما يفعلون بالواو المضمومة حيث يبدلونها همزة . ووجهها من القياس أن أباحية النميري كان يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة) .

وأنا أرى أن همز الواو في المواضع المذكورة جائز ومتفق مع القياس، وهذا ما ذهب إليه الجمهور ، فلعل الإبدال هنا بسبب مجاورة الواو الضمة وكانوا ينشدون في هذا المعنى قول الشاعر :

(٤) انظر روح المعاني ١ : ١٢٢ .

(٥) آية : ٢٣ من سورة ص .

(٦) انظر الكشاف ٢ : ٣٧٤ .

(٧) المذكور صدر بيت تقدم الكلام عليه عند الشاهد رقم (٢٣) .

(٨) انظر روح المعاني ٢٣ : ١٩٨ .

٢٢ - قد يؤخذ الجار يظلم الجار(٩)

وبعد ٠٠٠ فأرجو أن أكون قد وفقت في إعطاء هذا الموضوع
حقه من البحث والمناقشة ، فإن أكن كذلك فيتوفيق الله ، وأن تكن الأخرى
فحسبى في ذلك أننى بشر أطمع في رحمة الله ، أنه نعم الولي ونعم
المجيب .

(٩) المذكور رجز أنشده أبو على وقال في الخصائص ٢ : ١٧١
(يحكى أن أعرابيا أراد امرأة له ، فقالت له : انى حائض ، فقال فابن
الهنة الأخرى ، فقالت له أتق الله ، فقال :
كلا و رب البيت ذى الاستار لأهتكن خلق الحتار
قد يؤخذ الجار بجرم الجار
والهنة : المرأة - الحتار : حلقة الدين .

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الشاهد :

- ٢١ - لكل دهر قد لبست اثوبا
من رطلية واليمنسة المعصبا
- ٨ - يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم
ان ليس وصل اذا انحلت عمرا الذنب
- ٢٩ - ان السرورة والسماحة والندى
فى قبسة ضربت على ابن الحشرج
- ١٢ - كأنما ضربت قدام أعينها
قطننا بمستحصد الأوتار محلوج
- ٢٤ - يا ليت زوجك قد غدا
متقلدا سيفا ورمحا
- ٢٣ - احبب المؤمنين الى مؤسى
وجعدة اذا أضاءهما الوقود
- ٦ - فجئت اليه والرماح تنوثة
كوقع الصياحى فى النسيج المدد
فداقت عنه الخيل حتى تبددت
وحتى علانى حالك اللون أسود
- ٢١ - انارة العقل مكسوف بطوع هوى
وعقل عامى الهوى يزداد تنويرا
- ١٢ - لعب الريح بها وغيرها
بعدى سوافى السور والقطر

وقم الشاهد :

- ١٧ - لما أتى خير الزبير تضعضعت
سور المدينة والجبال الخمس
- ٢٢ - ومعرض تغلى المراحل تحته
بادرت طبختها لرمط جيسع
- ٢ - ويضحك عرفان الدروع جلودنا
إذا جاء يوم مظلم الشمس كاسف
- ٩ - السالك الثغرة اليقظان كأنها
مشى الهلوك عليها الذرع الضمير
- ٧ - كأن أبانا في عسراذين وبسله
كبير الناس في يصناد زممير
- ١٤ - فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة
كفاني - ولم أطلب - قليل من المال
- ١٠ - حتى تهجر في الرواح وماجها
طلب العقب حقه المظلوم
- ١٥ - ولكن نصفا لم سببت وسبني
بنو عبد شمس من مناف وهاشم
- ١٨ - وتشرق بالقول الذي قد ذهته
كما شرقت صدر القنساء من الدم
- ١٩ - مشين كما امتزت وماح تسفوت
أعاليها سر السرياح النواسم
- ٢٠ - جادت عليه كل عين ثرة
فتركـن كل حسيديقة كالدرهم
- ١١ - قد كنت داينت بها حسانا
مخافة الافلاس والليانا

- ٢٨ - اذا ما الغائيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيسونا
- ٢٥ - مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعسب الا ببسين غرابها
- ٥ - على هط لهم منهم بيسوت
كان العنكبوت هو ابتناها
- ٢٧ - علفتها تينا وماء باردا
حتى شئت همالة عينها
- ٢٦ - بدالى انى لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
- ٢ - فايكم وحيية بطن واد
هموز النساب ليس لكم بسى
- ١ - وكنت اذا جارى دعا لضوفة
اشمر حتى ينصف السباق متزى
- ١٦ - ولكنما اسمى لجسد مؤئل
وقد يدرك الجسد المؤئل امثالى

الصصاف الايبسات

- ٢٢ - قد يؤخذ الجار بظلم الجار
- ٣٠ - يومين غيمين ويوما شمسنا
- ٤ - كان نوسج العنكبوت المرمل

مراجع البحث

- ١ - القرآن الكريم :
- ٢ - اعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - تحقيق در زهير غازي زاهد - مطبعة المعاني - بغداد .
- ٣ - الامالي الشجرية - دار المعرفة - بيروت .
- ٤ - الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين - تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ١٩٨٢م .
- ٥ - البحر المحيط لأبي حيسان .
- ٦ - التبيان في اعراب القرآن لأبي البقاء العكبري - تحقيق محمد علي البيضاوي - مكتبة الحلبي .
- ٧ - تفسير روح المعاني للالوسي - بيروت - احياء التراث العربي .
- ٨ - تفسير القرطبي .
- ٩ - حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية - مطبعة الحلبي .
- ١٠ - الخصائص لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت .
- ١١ - دراسات لاسلوب القرآن الكريم تأليف الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة - مطبعة السعادة .
- ١٢ - ديوان الأعشى - طبعة بيروت .
- ١٣ - ديوان الحطيئة - شرح أبي سعيد السكري - بيروت .
- ١٤ - ديوان دريد بن الصمة - تحقيق - محمد خير اليقاي - مكتبة دار قتيبة ١٩٨١م .

- ١٥ - ديوان ذى الرمة - الطبعة الأولى .
- ١٦ - ديوان العجاج - تحقيق - عبد الحفيظ السلطى - دمشق .
- ١٧ - ديوان الغرزدق - المكتبة التجارية الكبرى .
- ١٨ - ديوان لبيد - بيروت ١٩٦٦ م .
- ١٩ - ديوان الهذليين - نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٦٥ م .
- ٢٠ - سر صناعة الاعراب لابن جنى النحوى - تحقيق - مصطفى السقا وزملائه - الطبعة الأولى .
- ٢١ - شنور الذهب فى معرفة كلام العرب - لابن هشام - تحقيق - الشيخ عبد المتعال الصعدي - مكتبة صبيح .
- ٢٢ - شرح أبيات سبويه السيرافى - تحقيق - محمد على سلطانى - بيروت .
- ٢٣ - شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - نسخة مصورة على الميكروفيلم - موجودة فى المكتبة المركزية بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٢١٦٧) .
- ٢٤ - شرح ديوان ج. زير تاييف - محمد اسماعيل الصاوى - دار الأندلس - بيروت .
- ٢٥ - شرح ديوان زهير - نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤ م
- ٢٦ - شرح الرضى لشواهد الشافية - القسم الثانى - تحقيق - محمد نور الحسن وزملاييه - دار الكتب العلمية - لبنان .
- ٢٧ - شرح الرضى لكافية ابن الحاجب - لبنان .
- ٢٨ - شرح الأبيات التسع المشهورات للأنحساس - تحقيق - احمد الخراط - طبعة بغداد .
- ٢٩ - شرح الكافية الشافية لابن مسالك - تحقيق الدكتور عبد المنعم احمد هريدى - مركز البحث العلمى - جامعة أم القرى - مكة .

- ٣٠ - الصحاح للجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .
- ٣١ - السكتاب لسبويه - تحقيق - إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين
الطبعة الأولى .
- ٣٢ - الكشاف للزمخشري - دار المعرفة - لبنان .
- ٣٣ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها - لمكي بن
أبي طالب - تحقيق الدكتور محي الدين رمضان - مطبوعات
مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٣٤ - مجاز القرآن لأبي عبيدة - تحقيق الدكتور محمد فؤاد - مكتبة
دار الفكر .
- ٣٥ - المحتسب في تبين وجوه القراءات لابن جنى - تحقيق علي
النجدي ناصف وزميليه - المجلس الاعلى للشئون الاسلامية .
- ٣٦ - معانى القرآن للاخفش - تحقيق الدكتور فانز فارس .
- ٣٧ - معانى القرآن للفراء - مطبعة عالم الكتب - بيروت .
- ٣٨ - معانى القرآن واعرابه للزجاج - تحقيق الدكتور عبد الجليل
شلبى - مشروع احياء التراث الاسلامى .
- ٣٩ - مفنى اللبيب لابن هشام - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين
عبد الحميد .
- ٤٠ - المقتضب للمبرد - تحقيق الأستاذ أحمد عبد الخالق عضيمة
عالم الكتب - بيروت .
- ٤١ - المنصف (شرح تصريف المازنى) لابن جنى - تحقيق ابراهيم
مصطفى وعبد الله أمين الطبعة الأولى .
- ٤٢ - النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى - المكتبة التجارية
السكبرى .
- ٤٣ - مجمع الهوامع - شرح جمع الجوامع للسيوطى - تحقيق -
عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية الكويت .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	١ - المقدمة
٧	٢ - التمهييد
٩	٣ - الفصل الأول : موقف العلماء من المجاورة
١٧	٤ - الفصل الثاني : المجاورة في الدراسات النحوية
٤٩	٥ - الفصل الثالث : المجاورة في المسائل التصريفية
٥٧	٦ - الفصل الرابع : المجاورة في القرآن الكريم
٨٥	٧ - فهرس الشواهد الشعرية
٨٩	٨ - ثبت بمراجع البحث

دار الثقافة للطباعة والنشر
٢١ شارع كامل صدقي - الفجالة
تليفون ٩١٦٠٧٦ القاهرة

To: www.al-mostafa.com